التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس برسم سنة 2016

الفهرس

تقديم: المرجعيات، السياق، الأهداف

الفصل الأول: حصيلة عمل المجلس

I. سير الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها وأعمالها

1. الجمعية العامة
2. مكتب المجلس
3. اللجان الدائمة
4. مجموعات العمل الخاصة

II. المهمة الاستشارية

رأي المجلس في مشروع قانون-إطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

III. المهمة التقييمية

أولا: البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة 2016

ثانيا: الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية

ثالثا: تقييم أثر تدريس اللغة العربية على التمكن من اللغة وعلى الثقافة لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج

رابعا: تقييم مراكز دراسات الدكتوراه

خامسا: تقييم الكليات متعددة التخصصات

سادسا: مشاريع أنجزت عدتها المنهجية وهي قيد الإنجاز من طرف الهيئة الوطنية للتقييم

VI. المهمة الاقتراحية

أولا: التقرير عن التربية على القيم في المنظومة التربوية

ثانيا: الأعمال التحضيرية لمشروع دراسة حول التكنولوجيا الرقمية في المنظومة التربوية

V. أعمال الدراسة والبحث والرصد والابتكار

أولا: دعم وتتبع أعمال الخبرات الداخلية والخارجية ومواكبتها

ثانيا: الدراسات والأبحاث المنجزة من قبل خبراء في إطار أشغال الندوة الوطنية حول «تأهيل مهن التربية والتكوين والبحث العلمي: أساس الإصلاح التربوي»

ثالثا: مشاريع ودراسات من إنجاز القطب

رابعا: الرصد والابتكار

IV. الأنشطة العمومية

الندوة الوطنية حول «تأهيل مهن التربية والتكوين والبحث العلمي: أساس الإصلاح التربوي» (25-24 مايو 2016)

IIV. إرساء استراتيجية متكاملة للتواصل

IIIV. منظومة المعلومات

XI. التعاون الوطني والدولي

أولا: على الصعيد الوطني

ثانيا: على الصعيد الدولي

ثالثا: الشراكة في خدمة المهمة التقييمية للمجلس

X. التوثيق والنشر والترجمة

IX. تدبير وتنمية الموارد الداعمة لمهام المجلس

الفصل الثاني: آفاق العمل

I. مشاريع تتعلق بأنشطة الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها

II. مشاريع تقييم المنظومة التربوية المبرمجة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، ولاسيما إنجاز التقييمات المواكبة لتطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

III. مشاريع الدراسة والبحث والرصد والابتكار

VI. مشاريع منظومة المعلومات

V. مشاريع التواصل

IV. الأنشطة العمومية

IIV. مشاريع التعاون

IIIV. مشاريع التوثيق والنشر والترجمة

دروس مستخلصة وتحديات متجددة

I. دروس مستخلصة من حصيلة منتصف الولاية الأولى

II. سنة 2017: تحديات ورهانات

مقتطفات من الخطب الملكية
المتعلقة بالتربية والتكوين

«...للنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيأة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل ولمستقبل المغرب، بلدا وأمة...»

من خطاب

ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012

«...في هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانكباب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية.

ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل لإشكالية لغات التدريس، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل...»

من خطاب

افتتاح الدورة الأولى للسنة الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة لسنة 2014

«...ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا.

....

كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون – إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية.»

من خطاب

عيد العرش لسنة 2015

تقديم : المرجعيات، السياق، الأهداف

تم إعداد التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (المشار إليه بعده باسم «المجلس»)، لسنة 2016، بناء على ما يلي:

- الفصل 160 من الدستور، الذي ينص على أن «تقدم مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة تقريرا عن أعمالها مرة واحدة في السنة على الأقل، يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان»؛
- المادة 5 من القانون المتعلق بالمجلس، التي تنص على «إعداد تقرير عن حصيلة وآفاق عمل المجلس، يرفعه رئيس المجلس إلى جلالة الملك، ويوجهه إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان، قبل أن ينشر بالجريدة الرسمية»؛
- المادة 79 من النظام الداخلي للمجلس، التي تنص على «تضمين هذا التقرير حصيلة مختلف أنشطة المجلس وأشغاله المرتبطة بمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، علاوة على المحاور الأساسية لآفاق عمله ذات الصلة بمجالات اختصاصه»؛
- برنامج عمل المجلس لسنتي 2016 و2017 كما صادقت عليه دورته الثامنة المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2015؛
- آفاق العمل والتحديات والرهانات التي خلص إليها التقرير السنوي السابق للمجلس برسم سنة 2015؛
- التقارير الموضوعاتية الخاصة بأنشطة كل هيئة أو بنية داخل المجلس، التي تم توثيقها في تقرير مفصل.

يشكل هذا التقرير، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس في الدورة 12، المنعقدة بتاريخ 26 و27 يوليوز 2017، وثيقة مرجعية تقدم عرضا تركيبيا عن إنجازات هذه المؤسسة الدستورية، مع استشراف المشاريع والأعمال الجاري إنجازها على المدى القريب. على أن الحصيلة تغطي الاعمال المنجزة والمعتمدة خلال سنة 2016. أما الآفاق، فإنها تتضمن الأعمال التي انطلقت أشغالها التحضيرية في 2016 وستتواصل إلى غاية 2017 أو 2018.

يعتمد هذا التقرير مقاربة نسقية، انطلاقا من أداء المجلس لمهامه في تكاملها، ونهوضه بالاختصاصات المناطة به، وسهره على تنفيذ برنامج عمله الممتد على سنتي 2016 و2017، وفق منظور شمولي واستراتيجي، وبمنهجية تحليلية تأخذ في الاعتبار الامتداد الزمني لإنجاز المشاريع، وتقيم مسافة مع الذات، في محاولة لتقديم نظرة مجملة عن دينامية المجلس بمساراتها المتعددة، انتقل خلالها المجلس من مرحلة التأسيس إلى مرحلة العمل المهني، المؤسساتي والمنهجي والإنتاجي، على نحو من شأنه ترسيخ وضعه الدستوري، بوصفه مؤسسة للحكامة الجيدة والديموقراطية التشاركية والتنمية البشرية، وبشكل كفيل بإعطاء نفَس جديد لوضعه، باعتباره هيئة استشارية تضطلع بمهام التقييم، والاقتراح، والاستشراف، وفق منظور استراتيجي في كل ما يخص ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي.

تتمثل الغاية من التقرير في إبراز القيمة المضافة للمجلس، بما ينجزه وما يتوخى إعداده من أعمال ومشاريع، في خدمة المدرسة المغربية والإسهام في إصلاحها، لجعلها مدرسة للإنصاف والجودة والارتقاء.

من شأن الوقفة التي يتيحها هذا التقرير أن تمكن من إبراز المكتسبات ومواطن القوة، بغية توطيدها وتطويرها، وتحديد مكامن الضعف والنقص، قصد تجاوزها، واستشعار التحديات للتمكن من رفعها، وتقديم نظرة عن البرمجة المعتمدة لمشاريع مستقبلية، مع استحضار إكراهات الواقع والعمل على تدليل الصعوبات لتحقيق الطموحات.

يأتي هذا التقرير، الثاني من نوعه، بعد المرحلة الأولى من عمل المجلس، التي، علاوة على إرساء الهيئات التداولية، والبنيات المختصة بالتقييم والدراسة والبحث والاستشراف والتدبير، تميزت، أساسا، بإصدار الرؤية الاستراتيجية، بوصفها خارطة طريق الإصلاح التربوي بالنسبة لبلادنا في أفق 2030، وقبلها بإنجاز التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين –2000 2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات، إلى جانب عدد من الأعمال الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، من بينها على الخصوص رأي المجلس في مشروع القانون المتمم والمغير للقانون رقم 00.01 المتعلق بالتعليم العالي.

يقترن هذا التقرير، أيضا، بسياقات خاصة:

- يبرز أولها في كونه يصادف استيفاء المجلس نصف ولايته الأولى. وهي محطة اعتبرتها هذه المؤسسة الدستورية فرصة مواتية لإجراء وقفة موضوعية مع الذات، بهدف تقييم مسار عمل المجلس، واستدراك النقائص والتعثرات، وتحسين ظروف العمل، والارتقاء بنوعية الأداء، ولاسيما بعد إعادة تشكيل هيئات المجلس وتوزيع المسؤوليات، وفق القواعد الديمقراطية الجاري بها العمل.

- أما السياق الثاني، فيكمن في مبادرة الحكومة بالإرساء التدريجي للبنات الأولى، وللسبل الكفيلة بتطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وبالأخص على المستوى القانوني وعلى مستوى الشروع في تحديد الأولويات وبرامج العمل والمشاريع والتدابير التطبيقية.

- يتجلى السياق الثالث في استمرار الانشغال القوي للمجتمع بقضايا مدرسته، وبأسئلتها، واختلالاتها، وبمستقبلها. وهو ما يؤشر على تبلور إمكانات واعدة تتيح إطلاق تعبئة مجتمعية قوية من أجل تحقيق التغيير التربوي المنشود.

- يهم السياق الرابع التقاء إرادات الدولة والمجتمع، ومختلف الفاعلين والمعنيين بشؤون المدرسة، لتمكين هذا الإصلاح من كل سبل النجاح، وتحصينه من أسباب التعثر أو من الوقوع، مرة أخرى، في حلقة مفرغة لإصلاح الإصلاح إلى ما لانهاية؛ ومن ثَم الحرص على عدم تفويت هذه الفرصة التاريخية.

يتوخى هذا التقرير، علاوة على «تقديم الحساب»، باعتباره دعامة لترسيخ الشفافية والممارسة الديموقراطية، بلوغ هدفين مركزيين يحيل عليهما عنوانه:

- أولا، تقديم حصيلة عمل المجلس على امتداد سنة 2016، في ارتباط بما تم تحقيقه والالتزام به إلى غاية نهاية 2015، وفي استحضار للمشاريع التي سيتواصل إنجازها خلال سنة 2017 أو 2018.

هذا المنطق في المعالجة يتلاءم مع منهجية اشتغال المجلس، التي تعتمد برمجة لمشاريع الأعمال في آماد زمنية تتجاوز السنة، انسجاما مع طبيعة ونوعية تلك المشاريع.

- ثانيا، استشراف آفاق اهتمامات المجلس وقضايا انشغاله المبرمجة لسنة 2017. وهي مشاريع مؤطرة بالتوجهات والاختيارات المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، في اتجاه تكريس الموقع المحوري لهذه المؤسسة، المرتبط بالمهام الدستورية المناطة بها، ضمن المشهد التربوي الوطني.

طبقا لمقتضيات الدستور ولأحكام القانون المتعلق بالمجلس، يرفع هذا التقرير إلى العلم السامي لجلالة الملك، ويوجه إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان.

إلى جانب ذلك، يتوخى هذا التقرير التوجه إلى:

- مؤسسة المجلس في مخاطبة للذات، للتأكيد على ضرورة مواصلة السهر الجماعي الدؤوب لهيئاته وبنياته التقنية على ترصيد المنجزات وتعزيزها، والمبادرة بمشاريع مجددة، وابتكار رافعات داعمة للإصلاح التربوي، ومضاعفة الجهود الهادفة إلى إذكاء تعبئة مجتمعية متواصلة، من أجل الإسهام في إنجاح بناء المدرسة الجديدة المتوخاة؛

- المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، ولاسيما للفاعلين التربويين، كل حسب موقعه ومسؤوليته ومهامه، من أجل مضاعفة جهود الجميع عبر الاجتهاد، والالتزام، والانخراط، والفعل، والتتبع اليقظ، من أجل تأهيل هذه المنظومة وجعلها في حجم الانتظارات والطموحات وفي مواكبة متواصلة للمستجدات الوطنية والعالمية؛

- الأمة دولة ومجتمعا، لتجديد التأكيد على أن المغرب أضحى يتوفر اليوم على خارطة طريق لإصلاح مدرسته؛ ومن ثَم، فكل طرف مدعو للموازنة الخصبة بين ما له من حقوق وما عليه من التزامات وواجبات في هذا الشأن، من أجل توفير كل الشروط والوسائل والضمانات لبلوغ أهداف هذا المشروع المصيري والنبيل، بكل تفاؤل وثقة.

الفصل الأول : حصيلة عمل المجلس

تذكير موجز بحصيلة نصف الولاية الأولى للمجلس

- تُوّجَت أشغال المجلس طيلة هذه الفترة، الممتدة من يوليوز 2014 إلى نهاية 2016، علاوة على إرساء هيئاته التداولية وهياكله التقنية والتدبيرية ونصوصه التنظيمية، على الخصوص، بإنجاز عدد من الأعمال، منها:

-التقرير التحليلي حول تقييم حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين 2000 و2013 : المكتسبات؛ المعيقات والتحديات؛

-الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030: من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء؛

-رأي المجلس في مشروع القانون المتمم والمغير للقانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي، استجابة لطلب رئيس الحكومة؛

-رأي المجلس في مشروع القانون-الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، جوابا على طلب وارد من رئيس الحكومة.

- عرفت هذه الفترة أيضا إطلاق استشارة موسعة أسست لبلورة مشروع الإصلاح التربوي، تمكّن المجلس بواسطتها من تقاسم تشخيص واقع المدرسة المغربية مع مختلف الفاعلين المباشرين وغير المباشرين بالمنظومة التربوية، وتملك الاختيارات الكبرى لإصلاحها، والترافع المستمر من أجل إنجاح التغيير التربوي المنشود، وضمان تعبئة مجتمعية مستديمة لتحقيق أهدافه.
- تميزت هذه الفترة من الولاية الأولى للمجلس كذلك، بتنظيم سلسلة أولى من اللقاءات الجهوية خلال شهري أكتوبر ونونبر 2014، استهدفت فتح حوار جهوي من أجل تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفي السنة الموالية، تم تنظيم اللقاءات الجهوية الثانية خلال شهري نونبر ودجنبر 2015 في موضوع «الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015 وسبل تفعيلها». وقد تميزت هذه اللقاءات في طبعتيها الأولى والثانية بمشاركة ما يناهز 7000 من الفاعلين التربويين ومختلف شركاء المنظومة التربوية، على الصعيد الجهوي.

تعد حصيلة إنجازات المجلس برسم سنة 2016 مواصلة لما حدده من مشاريع وبرامج عمل منذ سنة 2015. وتهم أساسا الإسهام في الإرساء التدريجي للبنات اللازمة، الكفيلة بتمكين الإصلاح التربوي من السير على سكته الصحيحة، وبلوغ أهدافه كافة في أفق 2030، من خلال الإسهام في تعبئة كل الجهود والآليات والوسائل اللازمة لتطبيقه المتدرج والأمثل، ولمواكبته بالاستشارات والتقييمات والاقتراحات والملاءمات.

من تم، فإن إنجازات هذه السنة، بقدر ما تجسد مواصلة الأعمال التقييمية الموضوعاتية، فإنها تستهدف إجمالا تعميق وإغناء مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

يتعلق الأمر، أساسا، بإنتاج وإصدار أعمال وازنة تهم:

- رأي المجلس في مشروع قانون إطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تقرير عن التربية على القيم في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة 2016.

تندرج هذه الأعمال والمشاريع في صميم حصيلة سير المجلس وأدائه لمهامه الاستشارية والاقتراحية والتقييمية، وفي ارتباط بتطوير آليات اشتغاله. لذلك، سيتم تقديم هذه الحصيلة موزعة حسب هذه المجالات.

منهجية عمل منسجمة مع الوضع الدستوري للمجلس

تقوم منهجية عمل المجلس، بوصفه فضاء للنقاش الديمقراطي الحر، ولتبادل وجهات النظر المختلفة، في تواصل منتظم مع المحيط، على المقومات الأساسية التالية:

- **الاجتهاد الجماعي الداخلي القائم على تعددية الرأي**

تعد التمثيلية التعددية، التي تقوم عليها تركيبة المجلس وهيئاته، بما تزخر به من تنوع في التخصصات والتجارب والخبرات ذات الصلة بميادين التربية والتكوين والبحث العلمي وبمحيطها، مصدر ثراء لاشتغال المجلس، كما تشكل سندا قويا لما يقوم به من عمليات التفكير والتقييم والاستشراف والتداول والإنتاج والتواصل، سواء بين أعضائه وهيئاته، أو مع مختلف مكونات المجتمع.

- **الخبرة العلمية والدراسات المتخصصة والمقارنة**

يستند عمل المجلس إلى مقاربة علمية، يتوخى من خلالها ترسيخ الموضوعية الفكرية والمصداقية الأكاديمية والعلمية لمهامه التقييمية والاقتراحية والاستشرافية. وتقوم هذه المقاربة على الدراسة والبحث واستطلاع الرأي والمقارنة والرصد والابتكار، وعلى استلهام التجارب الرائدة والممارسات الناجحة وطنيا ودوليا، في مجالات اختصاصه.

- **المقاربة التشاركية**

تمثل المقاربة التشاركية أحد أهم مقومات اشتغال المجلس، باعتباره مؤسسة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وتجسيدا للاقتناع الجماعي بكون المدرسة تعد شأنا مجتمعيا يهم مختلف مكونات الأمة.

وهي مقاربة منظمة ومنفتحة، تستند على الحوار والتشاور والإشراك والتواصل مع المتعلمين والباحثين والفاعلين التربويين، نساء ورجالا، بمختلف فئاتهم وهيئاتهم، وشركاء المدرسة كافة، وباقي الفاعلين المتدخلين أو المعنيين بالتربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف تقاسم التقييمات والتملك المشترك للحلول الاستشرافية.

I. سير الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها وأعمالها

1. الجمعية العامة

عقد المجلس خلال سنة 2016، دورة استثنائية بتاريخ 9 شتنبر 2016، ودورتين عاديتين : التاسعة بتاريخ 23 مارس 2016، والعاشرة في 21 و22 نونبر من نفس السنة. وقد شكلت هذه الدورات محطات مهمة في مواصلة دينامية دعم الإصلاح التربوي وسيرورته، ولاسيما:

- كونها انعقدت عقب صدور الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، التي تفضل جلالة الملك بتزكيتها، خلال استقباله لمكتب المجلس، في ماي 2015، وتسجيل أشواط متقدمة في تقاسمها وتملكها من قبل المؤسسات ومكونات المجتمع وفعالياته، خصوصا من خلال : إدراج الإصلاح التربوي ضمن جدول أعمال المجلس الوزاري المنعقد في 6 فبراير 2016، تحت رئاسة جلالة الملك، وانخراط الحكومة الصريح في تبني هذه الرؤية، والتأكيد على إرادة تطبيقها، وذلك خلال اجتماع بعض أعضاء الحكومة المعنيين بالمنظومة التربوية المنعقد يوم 6 يناير 2016، الذي شارك فيه رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وهو اجتماع تميز بالإعلان عن إحداث لجنة تقنية مؤقتة أنيطت بها مهمة إعداد مشروع أولي لقانون-إطار متعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإحداث لجنة وزارية لمواكبة وتتبع تطبيق الإصلاح التربوي؛

- طبيعة المواضيع والمشاريع التي تناولتها بالدراسة وعرضتها للمداولة والنقاش المستفيض والمعمق؛
- إتاحتها، في إطار التعاون الواعد والبناء مع القطاعات المشرفة على التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، فرصة الاطلاع على المشاريع الأولية الهادفة إلى تطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

تتلخص أهم الأعمال والقضايا التي انكبت عليها الجمعية العامة للمجلس طيلة سنة 2016 فيما يلي:

- تدارس مشروع التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس لسنة 2015 والمصادقة عليه؛
- تتبع تقدم أشغال الهيئات المنبثقة عن الجمعية العامة، ولاسيما اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة واللجان المؤقتة؛
- إحداث اللجنة المؤقتة المكلفة بإعداد مشروع رأي المجلس في مشروع القانون-الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تدارس مشروع الرأي الذي انتهت إليه أشغال هذه اللجنة المؤقتة والمصادقة عليه؛
- تدارس مشروع تقرير المجلس عن التربية على القيم في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والمصادقة عليه.

2. مكتب المجلس

تكمن أهمية المكتب في كونه هيئة منتخبة وممثلة لمختلف فئات المجلس ولجانه. من مهامه الأساسية، طبقا للقانون، مساعدة رئيس المجلس على إعداد وتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس.

عقد مكتب المجلس من يناير إلى دجنبر 2016، سبعة اجتماعات، انكبت على تدارس مشاريع الآراء والتقارير والدراسات المنجزة من قبل اللجان الدائمة والهيئة الوطنية للتقييم. كما أسهم على نحو فعال في التحضير لدورات المجلس.

انصبت أشغال مكتب المجلس، بالأساس، على الأعمال والإنتاجات التالية، مع البت في جاهزيتها قبل رفعها إلى الجمعية العامة:

- اعتماد جداول أعمال دورات المجلس والتحضيرات اللازمة لأشغالها؛
- الوقوف على تقدم أشغال إعداد التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس لسنة 2015؛
- تتبع عمل اللجنة المؤقتة المكلفة بإعداد مشروع رأي المجلس في مشروع القانون-الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والبت في جاهزيته قبل رفعه إلى الجمعية العامة من أجل التداول والمصادقة عليه؛
- تدارس الأرضيات المؤطرة لمهام مجموعات العمل الخاصة بالتعليم الديني وبالتكوين المهني وبالتعليم الخاص؛
- الوقوف المستمر على تقدم أشغال اللجان الدائمة، وعلى سير تنفيذ برنامج عمل المجلس من قبل هيئاته وأجهزته التقنية؛

- تدارس جاهزية مشروع تقرير المجلس عن التربية على القيم في المنظومة التربوية، ومشروع تقرير عن التربية غير النظامية، قبل عرضه على الجمعية العامة من أجل التداول والمصادقة؛
- التحضير لعملية تجديد انتخاب هيئات المجلس المنبثقة عن الجمعية العامة: اللجان الدائمة ومكتب المجلس.

3. اللجان الدائمة

للجان الدائمة دور وازن في أعمال المجلس ومشاريعه وإنجازاته وسير أشغاله، لكونها تضطلع، كل واحدة في نطاق اختصاصها ومجال تدخلها، بإعداد مشاريع تقارير ودراسات، تكون، بعد تقدير مكتب المجلس لجاهزيتها، منطلق مناقشات الجمعية العامة ومداولاتها.

تحظى هذه اللجان، فيما يخص إنجاز برامج عملها، بدعم موصول، علمي وتقني، من قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس.

عقدت اللجان الدائمة في المجمل 120 اجتماعا في الفترة ما بين يناير ودجنبر 2016.

اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية

تضطلع هذه اللجنة، على الخصوص، بدراسة القضايا ذات الصلة بضمان حق التربية للجميع، وبولوج جميع المواطنات والمواطنين بفرص متكافئة، إلى التربية والتكوين، وبالتعليم عن بعد، والتعلم مدى الحياة، وبمحاربة الأمية والتربية غير النظامية...

عقدت هذه اللجنة على امتداد 2016، 16 اجتماعا، بما يعادل 48 ساعة من العمل.

تواصل اللجنة استكمال إعداد مشروع عن التعليم الأولي. كما أن برنامج عملها يتضمن الاشتغال على موضوع «التمييز الإيجابي لفائدة التمدرس بالوسط القروي».

اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين

تهتم هذه اللجنة بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ ولاسيما هيكلة المنظومة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، والتدبير اللامتمركز واللامركزي، وتدبير التغيير، والتمويل، والشراكة...

عقدت هذه اللجنة خلال نفس الفترة 27 اجتماعا، بما معدله 81 ساعة اشتغال.

تواصل اللجنة الأعمال التحضيرية لمشروع تقرير حول حكامة المنظومة التربوية، بمختلف أبعادها، وتعتمد لإنجاز هذا المشروع على خلاصات جلسات الاستماع مع المسؤولين والمختصين، ودراسات مقارنة وأعمال خبرة، بهدف بلورة تصور متكامل ونسقي لحكامة جيدة للمنظومة التربوية، قوامه تكريس نهج عدم التمركز واللامركزية، وترسيخ المسؤولية المرتبطة بالمحاسبة، وإرساء نظام مؤسساتي لحسن تدبير التغيير التربوي وضمان جودة التربية والتكوين والبحث.

اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

تختص هذه اللجنة، أساسا، بأسس وغايات ووظائف منظومة التربية والتكوين، وتقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات وتدريس اللغات ولغات التدريس، والتكوين والنماذج والمقاربات البيداغوجية، والوسائط التعليمية، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي وأنظمة الامتحانات والتقييم الدراسي...

عقدت هذه اللجنة خلال سنة 2016، 20 اجتماعا بما يعادل 60 ساعة اشتغال.

أنجزت اللجنة مشروع تقرير عن التربية على القيم في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، حظي بمصادقة الجمعية العامة في الدورة العاشرة للمجلس المنعقدة يومي 21 و22 نونبر 2016.

كما شرعت في الاشتغال على مشروع وضع إطار مرجعي لتقييم ومراجعة وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات.

اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير

تهتم هذه اللجنة على الخصوص بقضايا ولوج مهن التعليم والتكوين والتدبير والتكوين الأساس والمستمر والتنمية المهنية وتدبير المسار المهني...

عقدت هذه اللجنة خلال الفترة المذكورة 23 اجتماعا، بما يعادل 69 ساعة اشتغال.

شرعت اللجنة في إعداد مشروع تقرير عن مهن التعليم والتكوين والبحث والتدبير. وهو مشروع وازن يستهدف اقتراح السبل الكفيلة بالمزيد من تأهيل وتكوين الفاعلين الأساسيين، باعتبارهم أساس تمكين المدرسة من القيام الأمثل بوظائفها، والقلب النابض لعملها ولإصلاحها، والمحور الأساس للرفع المستمر من مردوديتها الداخلية والخارجية.

من شأن مقترحات التجديد التي سيتضمنها هذا التقرير، بعد التداول فيه والمصادقة عليه، أن تشكل رافعات أساسية لتأهيل المهن التربوية وتجديدها.

اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار

تعنى هذه اللجنة أساسا بمقاربة السياسات العمومية في مجال البحث العلمي والتقني، والابتكار وبنياته، وحكامته وتمويله وتقييمه. كما تهتم بقضايا التعليم العالي.

عقدت هذه اللجنة خلال الفترة المذكورة، 13 اجتماعا، أي 39 ساعة عمل.

تواصل اللجنة الاشتغال على موضوع إصلاح التعليم العالي، في ضوء توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح. وهو مشروع يتوخى تقديم منظور استراتيجي شامل لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، في مستوياته البيداغوجية والتكوينية والمتعلقة بالبحث العلمي، والجوانب المؤسساتية والتدبيرية والتنظيمية، وأيضا كل ما يخص أساتذة التعليم العالي والحياة الطلابية...

اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

تهتم هذه اللجنة بظروف التمدرس والتكوين والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والحياة المدرسية والجامعية، وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...

عقدت هذه اللجنة خلال الفترة المذكورة 21 اجتماعا، بما يبلغ 63 ساعة عمل.

باشرت هذه اللجنة الاشتغال على موضوعين أساسيين. يتعلق الأول ببرامج التربية غير النظامية، الذي قطع إنجازه أشواطا مهمة. ويتمثل الهدف منه في تقديم مقترحات من شأنها استيفاء المهمة المناطة بهذه البرامج في أفق زمني متوسط، في إطار منظور شمولي للإصلاح التربوي يسير في اتجاه تحقيق الإنصاف والمساواة في التربية والتعليم والتكوين لفائدة جميع الأطفال والطفلات، ضمن مدرسة نظامية تضطلع بوظائفها في التربية والتعليم والتكوين للجميع، دون تمييز أو استثناء.

أما الموضوع الثاني، فيهم «المدرسة والثقافة»، ويهدف الى الإسهام في اقتراح السبل الكفيلة بتمكين المدرسة من الاضطلاع بوظيفتها الثقافية على النحو الأمثل، بوصفها وظيفة محورية، سواء بالنسبة للمنظومة التربوية أو بالنسبة للمجتمع.

4. مجموعات العمل الخاصة

إلى جانب اللجان الدائمة، تواصل مجموعات العمل الخاصة الثلاث التي أحدثتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة المنعقدة يوم 21 دجنبر 2015 أعمالها، الهادفة إلى تعميق التفكير في المواضيع المسندة إليها، وفق محددات مرجعية اعتمدها مكتب المجلس.

عقدت مجموعات العمل هذه، في الفترة ما بين فبراير 2016 تاريخ إحداثها، ودجنبر 2016، 53 اجتماعا.

مجموعة العمل الخاصة بالتكوين المهني

حدثت هذه المجموعة قصد القيام بمهمة استشراف آفاق تطوير منظومة التكوين المهني وفق التوجهات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية، من خلال بلورة مقترحات وتوصيات تخص بالأساس المهام والوظائف المناطة بالتكوين المهني، وعرضه التكويني، وحكامته، والمقاربات المعتمدة والمضامين التكوينية، وعلاقته بالنسيج الاقتصادي والمقاولاتي والجسور والممرات مع باقي مكونات المنظومة التربوية.

عقدت هذه المجموعة منذ إحداثها 17 اجتماعا، بما يعادل 51 ساعة اشتغال.

أشرفت هذه المجموعة، في إطار التحضير للمشروع المتعلق باستشراف آفاق تطوير منظومة التكوين المهني، على عدد من الأشغال التحضيرية الرامية إلى إعداد تقريرها في الموضوع، تتلخص، أساسا، فيما يلي:

- دراسة وثائقية، تضمنت قراءة في الخطب الملكية، والنصوص القانونية، والاستراتيجيات والتقارير المنجزة من قبل مختلف المتدخلين في قطاع التكوين المهني؛

- تنظيم 8 جلسات استماع لممثلي الوزارات والفيدراليات القطاعية والجمعيات والنقابات وبعض المشرفين على مؤسسات التكوين المهني؛

- إنجاز دراسة تشخيصية لمنظومة التكوين المهني وإعداد دراسة مقارنة لنماذج من التجارب الدولية؛

- إعداد مجموعة من العروض الموضوعاتية حول منهجية الاشتغال وتصميم الدراسة؛ وخلاصات التشخيص؛ واستنتاجات الدراسة المقارنة؛ وحصيلة أولية لأعمال مجموعة العمل؛ وتقارير جلسات الاستماع؛ ومقترحات الإصلاح الأولية المقدمة من قبل أعضاء مجموعة العمل.

- صياغة مشروع أولي للتقرير، وهو قيد التدارس من طرف أعضاء اللجنة قصد التدقيق والإغناء.

مجموعة العمل الخاصة بإصلاح التعليم الديني

تتولى هذه المجموعة تعميق تشخيص واقع التعليم الديني بمختلف مكوناته، بهدف بلورة مقترحات استشرافية لتجديد هذا النوع من التعليم، في مراعاة لمشروع تجديد الحقل الديني، ولخارطة إصلاح المنظومة التربوية.

عقدت هذه المجموعة 18 اجتماعا، بما يعادل 54 ساعة عمل.

انطلق اشتغال مجموعة العمل الخاصة بالتعليم الديني من الإشكاليات الأساسية التي يطرحها هذا الموضوع على مستويات التدبير

المؤسساتي، والنموذج البيداغوجي، ووضعه بين المكون النظامي وغير النظامي، وحكامته، والفاعلون التربويون؛ وتنمية البحث العلمي في هذا المجال؛ وانفتاح وتفاعل مؤسسات التعليم الديني مع المحيط؛ والعلاقة بين التعليم الديني والتعليم العام؛ علاقة هذا النوع من التعليم بالحياة المهنية.

تعتمد هذه المجموعة مقاربة يتفاعل ضمنها التشخيص والمقارنة والاستشراف، على أن الأهداف المتوخاة من هذه السيرورة تتمثل في:

- الوقوف على الواقع الحالي للتعليم الديني من حيث مكتسباته وصعوباته وتحدياته؛
- دراسة مقارنة لبعض نماذج التعليم الديني عبر العالم؛
- بلورة مقترحات استشرافية لتجديد هذا النوع من التعليم، في مراعاة لمشروع تجديد الحقل الديني، وللتوجهات الاستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية.

مجموعة العمل المهتمة بالتعليم الخاص

أحدثت هذه المجموعة قصد وضع تشخيص لواقع التعليم الخاص بالمغرب، وتحديد النماذج والممارسات الجيدة في هذا المجال، من أجل الانتهاء إلى اقتراحات عملية تتعلق بتعميق التوجهات الكبرى المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح ذات الصلة، وبلورة تصور شامل كفيل بتحديد وضع وأدوار هذا النوع من التعليم في المنظومة التربوية، وإسهامه في تحقيق مدرسة مغربية قائمة على الإنصاف والجودة والارتقاء.

عقدت هذه المجموعة 19 اجتماعا، بما يعادل 54 ساعة اشتغال، وأنجزت عددا من الأعمال التحضيرية والدراسات، ولاسيما:

- تشخيص الوضع الحالي للتعليم الخاص بمختلف مكوناته ومستوياته؛
- دراسة مقارنة لنماذج من التعليم الخاص في ستة بلدان هي: الأردن، كيبك، الشيلي، فرنسا، فنلندا وهولندا؛
- الاستماع إلى عروض موضوعاتية للمسؤولين وللخبراء في القطاع من داخل المجلس ومن خارجه؛
- تنظيم جلسات استماع لأهم الفاعلين في قطاعات التعليم الخاص، ولاسيما ممثلي النقابات والجمعيات والفيدراليات المؤطرة لهذا النوع من التعليم؛
- جلسات عمل مع خبراء أجانب؛
- تنظيم زيارات ميدانية لعدد من مؤسسات التعليم الخاص.

II. المهمة الاستشارية

يمارس المجلس:

- بموجب الفصل 168 من الدستور، مهمة إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها.
- بموجب القانون رقم 105.12 الصادر بتاريخ 16 ماي 2014، الصلاحيات التالية:

• إبداء الرأي في كل قضية من القضايا المتعلقة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي يعرضها عليه الملك من أجل ذلك؛

• إبداء الرأي فيما تحيله الحكومة من القضايا ذات الصلة بالاختيارات الوطنية الكبرى، والتوجهات العامة، والبرامج والمشاريع ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي؛

إبداء الرأي لفائدة الحكومة والبرلمان بشأن مشاريع ومقترحات القوانين والقوانين التنظيمية والنصوص التنظيمية، التي يعرضها عليه من أجل ذلك رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، لاسيما مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي.

رأي المجلس في مشروع قانون-إطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

أصدر المجلس هذا الرأي استجابة لطلب من رئيس الحكومة بتاريخ 27 يوليوز 2016.

أهمية الرأي:

تتجلى أهمية هذا الرأي في عدة مستويات، أولها، كونه يمثل محطة رئيسية في مسار انطلق منذ المصادقة على الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، مرورا بإحداث لجنة تقنية شكلها رئيس الحكومة، لتتولى، وفق مرسوم، تحضير مشروع أولي لقانون-إطار للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، يتضمن الاختيارات والتوجهات الأساسية المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وتكون مقتضياته منسجمة مع الدستور، ومع الخطب الملكية، ومع فحوى الرؤية.

هذه المبادرة تأتي تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك، في خطاب العرش لسنة 2015، الداعية إلى «صياغة الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون-إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد»، وتعد مؤشرا قويا على تبني الحكومة لخارطة طريق الإصلاح، كما تندرج أيضا في إطار تفعيل توصية للرؤية الاستراتيجية في هذا الشأن.

لهذا الرأي أهميته أيضا بالنظر إلى المنهجية التي اعتمدتها الحكومة في إعداد مشروع القانون الإطار، حيث أدرجت طلب رأي المجلس في سيرورة الأشغال التحضيرية لبلورته. وهو تجسيد قوي لفضيلة إعمال المقاربة التشاركية، ذات النفس المتواصل، بين المجلس والحكومة، وباقي الأطراف والشركاء المعنيين، في خدمة بناء المدرسة المنشودة.

منهجية الاشتغال:

تجاوبا مع طلب رئيس الحكومة، عقد المجلس دورة استثنائية في شتنبر 2016، أسفرت عن تشكيل لجنة مؤقتة لإعداد مشروع الرأي، إلى جانب تحديد منهجية الإعداد والمدة الزمنية لإنجازه.

نظمت اللجنة المؤقتة خلال سيرورة اشتغالها جلسات عمل واستماع إلى رؤساء اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة لدى المجلس وأمينه العام، وكذا إلى مسؤول بالأمانة العامة للحكومة، علاوة على توصلها بزهاء ثلاثين وثيقة مكتوبة، ولاسيما من بعض الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجمعيات.

تحددت مهام اللجنة المكلفة بتحضير رأي المجلس، طبقا لتوجيهات الجمعية العامة، كما يلي:

- التأكد من مدى انسجام وتجاوب مشروع القانون-الإطار مع أحكام الدستور، والخطب الملكية ذات الصلة، ومع مضامين الرؤية الاستراتيجية باعتبارها المرجع الأساس لهذا القانون، ومع المستجدات الحاصلة بعد إصدار هذه الرؤية؛

- مدى توفر القدر الكافي من الوضوح والشمولية والنسقية في المقتضيات الواردة في النص؛

- تقييم القوة القانونية لمشروع القانون-الإطار، بوصفه مرجعا تشريعيا يتوخى أن يكون مؤطرا للإصلاح التربوي، وأداة لتغيير الواقع الحالي للمدرسة المغربية، في اتجاه ترسيخ مدرسة موحدة المعايير والأهداف، متعددة الأساليب والمسارات والتخصصات؛ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع؛ مدرسة تستعيد ثقة المجتمع والدولة وتحظى بدعم الجميع؛

- الوقوف على النقائص الممكن تداركها، والأخذ بالاعتبار التطورات والمستجدات الراهنة؛

- تقديم مقترحات لتطوير المشروع، شكلا ومضمونا، في أفق التعبئة الشاملة من أجل تنفيذه، نهوضا بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

استغرقت مدة اشتغال اللجنة المؤقتة على إعداد الرأي حوالي شهرين، وانتهت إلى عرض هذا المشروع على المكتب بتاريخ 26 أكتوبر 2016، لتتداول في شأنه الجمعية العامة خلال الدورة العاشرة للمجلس، المنعقدة يومي 21 و22 نونبر 2016، والتي قررت، بعد مناقشة مستفيضة ومعمقة، واقتراحات في اتجاه التدقيق والتعديل والإغناء، المصادقة عليه، قبل توجيهه في صيغته النهائية إلى رئيس الحكومة في متم شهر نونبر 2016.

فحوى الرأي:

بعد تثمين المجلس لمبادرة الحكومة بطلب رأيه في الصيغة الأولية لمشروع القانون الإطار، انصبت المناقشة والدراسة، بالأساس، على التأكد من مدى تنصيصه على مختلف الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية الواردة في الرؤية، ومدى تحويلها إلى أحكام ملزمة للسلطات العمومية، وإلى مرجعيات ومستلزمات، من شأنها أن تعتمد من قبل هذه السلطات في وضع السياسات العمومية وتنفيذها، كما يتم الاحتكام إليها من طرف باقي الفاعلين في المنظومة لتدبير شؤونها، بموجب المسؤوليات المناطة به.

همت الملاحظات، بالأساس، الجوانب المتعلقة بمدى انسجام المشروع مع الرؤية، ومع وحدة المنظومة التربوية، إلى جانب البعد الحقوقي للتربية في المشروع.

كما تم التأكيد على بعض القضايا المحورية العرضانية في إصلاح المنظومة برمتها، وفي مقدمتها: تمويل المنظومة وحكامتها؛ والهندسة اللغوية؛ والتعليم الأولي؛ والتكوين المهني؛ والبحث العلمي؛ والفاعلين في المنظومة.

خلص رأي المجلس إلى التشديد على كون القانون-الإطار يعد من أبرز المحطات التي اقترحتها الرؤية لإضفاء المشروعية القانونية، والانسجام المؤسساتي، والمصداقية السياسية على الإصلاح التربوي المنشود في أفق سنة 2030، وبصفة أعم، على نجاعة الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالمدرسة المغربية، وعلى ضرورة إعادة صياغة المشروع على أسس واختيارات محسوم فيها مسبقا، تسمح فعليا بتمكين المنظومة من إطار قانوني يترجم استقرار التوجهات العامة، واستدامة الإصلاح، ويبين المجالات والمراحل والمنهجيات، والمسؤولية عن توفير ظروف إعمالها، والمساءلة بشأنها.

أكد الرأي أيضا أن قرار الحكومة تحويل توجهات الرؤية الاستراتيجية إلى مشروع قانون إطار، لا يتطلب الالتزام التشريعي بالأهداف والمرامي الواردة في مضامينها فحسب، بل يقتضي أيضا إلزام السلطات العمومية المعنية بتوفير الظروف المواتية لتنفيذها، عن طريق تحديد توجهات تشريعية، وتنظيمية، ومالية، وتدابير مؤسساتية وميدانية، تؤطر فعليا للتحولات المعلن عنها، وتضفي المصداقية السياسية عليها.

يجدر التذكير بأن المجلس يعتبر أن مشروع القانون-الإطار يُعد محطة رئيسية في المسار الذي انطلق منذ اعتماد الرؤية الاستراتيجية، بالنظر لاعتبارات عدة، أهمها:

- كونه سيشكل إطارا تعاقديا بين مكونات الأمة، دولة ومجتمعا، تصبح من خلاله رافعات التغيير بمثابة مقتضيات قانونية يلتزم بها الجميع، وتكون ملزمة للجميع، كل حسب موقعه ومسؤوليته والأدوار المنوطة به إزاء إصلاح المدرسة؛
- كونه يشكل ضمانة أساسية لتحصين الإصلاح من أي تراجع أو تعثر أو تردد؛
- كونه سيسهم في تأمين سير الإصلاح على النهج السديد؛
- ثم كونه سيمكن من ضمان التطبيق الشامل للتغيير المنشود ومن استمرارية الإصلاح، على الأقل في المدى الزمني المخصص له، في منأى عن الظرفيات السياسية.

ينتهز المجلس مناسبة إصدار هذا التقرير ليشدد على ضرورة الإسراع بوضع الصيغة النهائية لهذا المشروع في انسجام مع الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لرؤية الإصلاح 2015-2030 وإحالته في أقرب الآجال على المجلسين الوزاري والحكومي، ليعرض بعد ذلك على مداولات البرلمان بمجلسيه، في إطار مساطر المصادقة الجاري بها العمل لدى المؤسسة التشريعية.

III. المهمة التقييمية

› المجلس هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية... كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال **(الفصل 168 من الدستور)**.

› تحدث لدى المجلس هيئة وطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي... يوكل إلى هذه الهيئة القيام بتقييمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية للسياسات والبرامج العمومية في ميادين التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتكوين المهني، مع تقدير نجاعتها البيداغوجية والمالية، بالنظر إلى الأهداف المرسومة لها، وذلك بالاستناد إلى المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

لهذه الغاية، تقوم الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بما يلي:

- إنجاز تقديرات إجمالية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين خلال أسلاك التكوين وكذا كيفيات مراقبتها؛
- تقييم المزايا التي تعود بالنفع على الأمة من منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بالنظر إلى المجهود المالي المبذول لفائدتها، وبالنظر إلى متطلبات نجاعة وفعالية الإنفاق في ميدان التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تقدير تطور المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتكوين الأطر وتحسن جودة الخدمات المقدمة للتلاميذ والطلبة؛
- تطوير كل أدوات التقييم التي تسهم في تمكينها من الأداء الأمثل لوظائفها، وتدعيم البحث العلمي في هذا الميدان.

تكتسي المهمة التقييمية التي تتولاها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، أهمية استراتيجية بالنسبة لتشخيص واقع منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتتبع تطورها وعمليات ونتائج إصلاحها. في هذا السياق، واصلت هذه الهيئة خلال سنة 2016، تعزيز رصيد المجلس من الأعمال التقييمية، ومضاعفة جهودها الرامية إلى تطوير المعايير ومناهج القياس والتقييم، في حرص على تكييفها مع خصوصيات البيئة التربوية الوطنية.

تميزت هذه الحصيلة بإنجاز مشاريع ودراسات تقييمية في إطار مواكبة تطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، أهمها:

- البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات 2016؛
- الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017؛
- تقييم تأثير تدريس اللغة العربية على التمكن من اللغة والثقافة لدى الجالية المغربية بالخارج.

وحيث أن عملية التقييم تقتضي مدة تتجاوز سنة، فإن الهيئة الوطنية للتقييم أنجزت مشاريع تقييمية هامة في سنة 2016 ومنها ما سيعرض على الجمعية العامة خلال سنة 2017.

أولا: البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة 2016

يعد البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA) تقييما مُمَعيرًا للتحصيل وآلية لقياس مكتسبات التلامذة، ومن تم مردودية المؤسسات التعليمية. كما أنه يشكل آلية

للقياس وللتقييم المنتظم ضمن سيرورة مصاحبة تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وتوصياتها، سيتم القيام بها كل أربع سنوات لتقدير التطور الذي حصل في مردودية المدرسة المغربية وفي الجهود الإصلاحية المبذولة من خلال مكتسبات التلامذة.

تعتبر مكتسبات التلامذة أحد أهم مقاييس جودة التعلمات، إذ لا يمكن قياس تأثير الإصلاحات في أداء المدرسة بشكل ملموس إلا إذا انعكست هذه الإصلاحات إيجابيا على مكتسبات التلامذة. ويقدم البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات في صيغته الحالية (2016)، والذي يأتي سنة بعد إصدار الرؤية الاستراتيجية، صورة فعلية عن وضعية مكتسبات التلامذة.

ينخرط المغرب أيضا في الدراسات الدولية- (TIMSS-PIRLS*) التي يتم إنجازها بانتظام. إلا أنه إذا كانت هذه الدراسات تسمح بالمقارنة، فإنها لا تعكس مكتسبات التلامذة انطلاقا من البرنامج الوطني المعتمد من طرف الوزارة الوصية، اعتبارا لكونها تنبني على برنامج افتراضي يعمم على كل البلدان. لذلك، يعد إنجاز البرنامج الوطني لمكتسبات التلامذة في علاقة بالمناهج الوطنية ومحدداتها، سواء من حيث المحيط المدرسي أو المناخ المدرسي داخل المؤسسة والأقسام، واعتمادا على المعايير الدولية من طرف المجلس، مكسبا وتملكا لآليات تقييم مردودية التعليم المدرسي، مع ترسيخ عملية التتبع والمواكبة اليقظة للإصلاحات، والحرص على توطيد ثقافة التقييم في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مفهوم المكتسبات الذي تبلور في الدراسات الدولية والوطنية القائمة على معايير موحدة، قد فرض نفسه في سياق عالمي، غير أنه عرف في العديد من البلدان نوعا من التكييف على المستوى الوطني.

ينبغي التوضيح كذلك أنه إذا كان البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات يركز على تقييم المردودية الداخلية للمنظومة التربوية، فإن ذلك لا يعني أنه يتداخل مع مختلف أشكال التقييم التي هي من اختصاص وزارة التربية الوطنية، باعتبارها السلطة التربوية الوصية على تقييم سيرورات التعلمات من مستوياتها الأولى (أثناء التعلم في الفصول) إلى الإشهاد (إجراء امتحانات نهاية السلك).

بذلك، فإن تقييم الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين هو تقييم محايد، خارجي ومستقل للمكتسبات وليس تقييما داخليا لسيرورات العملية التعليمية-التعلمية.

غايات تقييم المكتسبات

يعد التقييم جزءا مندمجا من اشتغال منظومة التربية والتكوين. ويصبح أكثر وجاهة وضرورة في سياق يعرف اختلالات في المردودية تشهد عليها مختلف التقارير (الوطنية والدولية) التي صدرت في شأن التربية، وكذا خطابات الفاعلين التربويين. لهذا، حدد البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات أربع غايات ذات أولوية قصوى:

- **الغاية الأولى:** أن يشكل هذا البرنامج لدى الهيئة الوطنية للتقييم بالمجلس الأعلى

(*) TIMSS : Trends in International Mathematics and Science Study ; الدراسة الدولية حول الاتجاهات في الرياضيات والعلوم
PIRLS: Progress in International Reading Literacy Study ; الدراسة الدولية حول التقدم في القرائية

للتربية والتكوين آلية وطنية لقياس مردودية المدرسة.

بدأ العمل بهذا البرنامج منذ سنة 2008، وعرف، بعد ذلك، فترة توقف. ويعكس استئنافه سنة 2016 إرادة المجلس في التوفر على آلية وطنية لتقييم المكتسبات تدعم انضمام المغرب للبلدان المشاركة في الدراسات التقييمية الدولية، وتضمن له الانتظام في تتبع تطور إنجازات التلامذة ومكتسباتهم، ومن تم مردودية منظومة التربية والتكوين.

- **الغاية الثانية** : إخبار المجتمع عن واقع مدرسته.

إن التربية شأن عام يهم الدولة والفاعلين التربويين، كما يخص الأسر. فالمدرسة تكون دائما تحت الأضواء الكاشفة لوسائل الإعلام، وللفاعلين المتدخلين في المجال الاقتصادي، وللمجتمع المدني والأحزاب السياسية. إنها مؤسسة تفرز انتظارات لدى الجميع لأنها تمثل مجال إنتاج الخيرات البشرية للأمة وأحد عوامل التنمية الأساسية. لذلك، فالتربية، من حيث هي ذات فائدة عامة، تكون بالضرورة مجالا لتبلور الطموحات الفردية والجماعية.

أمام هذا التشخيص، يكون من حق المجتمع المطالبة بتوفير معلومات علمية ذات مصداقية عن مدرسته. وهو ما يقوم به البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات، باعتماده المنهجية العلمية في تقييم مكتسبات التلامذة؛ وبذلك، فهو يقدم المعطيات عن مردودية المدرسة ويسهم في توعية الفاعلين التربويين لكي يسائلوا المناهج البيداغوجية المعمول بها وأساليب تسيير المؤسسات التعليمية. يسمح هذا البرنامج أيضا، على مستوى آخر، بتوجيه التدخل في المناهج، خصوصا البرامج الدراسية، والتنظيم البيداغوجي، وتكوين المدرسين والمفتشين، وفي الممارسات التدريسية. كما يساهم في نشر ثقافة التقييم، والعمل بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتأكيد مسؤولية منظومة التربية والتكوين أمام المجتمع. كما أنه يظهر، على مستوى آخر، ومن خلال فرضياته التفسيرية، مدى دعم المجتمع لمنظومته التربوية وثقته فيها.

- **الغاية الثالثة**: تفسير مكتسبات التلامذة.

لا يكتفي البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات بتقييم هذه الأخيرة لذاتها، بل يدمج البحث في المحددات أو العوامل التي يفترض أنها تؤثر في هذه المكتسبات. وبذلك يوفر هذا البرنامج إطارا تفسيريا للعوامل المحددة لتحقق المكتسبات أو عدم تحققها، في ارتباط بمختلف السياقات، سواء أكانت على مستوى المؤسسة، أو المناخ المدرسي، أو مواصفات مديري المؤسسات أو المدرسين، أو مميزات الممارسات البيداغوجية داخل الفصول الدراسية.

- **الغاية الرابعة:** توفير معطيات موضوعية ووجيهة لدعم اتخاذ القرار على مستوى السياسة العمومية.

تتحدد القيمة الأساسية لهذا البرنامج في مدى نجاحه في أن يصير آلية وطنية تساعد نتائجها على قيادة منظومة التربية والتكوين وتوجيهها، وليس لنتائج وتوصيات هذا البرنامج من قيمة، إذا لم تُعتمد في تحسين مكتسبات التلامذة في المجالات المضامينية والمستويات المهارية التي يظهر فيها الخلل، والتي تتطلب اتخاذ إجراءات حيثما تم ضبط الاختلال والتعرف عليه.

إن التقدم في مجال التربية يتطلب الربط بين حالة المكتسبات التي كشف عنها التقييم والتعرف على العوامل التي تفسر هذه الحالة؛

وهو ما يسمح بالتعرف على مواطن العُقد داخل منظومة التربية والتكوين، وبمن تم إمكانية تبين الخيارات الاستراتيجية للإصلاح.

المستوى والمواد التي استهدفها البرنامج

استهدف هذا البرنامج تقييم مكتسبات تلامذة الجذوع المشتركة (السنة الأولى من التعليم التأهيلي) بالسلك الثانوي التأهيلي: الجذع المشترك لشعبة الآداب والعلوم الانسانية، الجذع المشترك لشعبة العلوم، الجذع المشترك لشعبة التقني، والجذع المشترك لشعبة التعليم الأصيل.

إن الجذع المشترك، هو المستوى الذي يتراوح فيه سن التلامذة بين 15 و17 سنة، أي المرحلة العمرية التي يبني فيها التلامذة ذواتهم سيكولوجيا ومعرفيا واجتماعيا ومدرسيا، وحيث يتأتى قياس مستوى المكتسبات الدراسية من معرفة مؤهلاتهم وحظوظهم لمتابعة الدراسة، بل واستشراف حظوظ وفرص الذهاب بعيدا في المسار الدراسي. كما أن التلامذة لا يخضعون في هذا المستوى لأي امتحان لا جهوي ولا وطني.

إضافة إلى الاعتبار الأول، يعد الوصول إلى مستوى الجذع المشترك، في منظومة تربوية تعرف نسبا عالية من الهدر المدرسي (حيث يبلغ معدل التكرار حوالي 11% بالسلك الابتدائي، و17% بالسلك الثانوي، مع نسبة 3% للانقطاع المدرسي بالابتدائي، و12% في الإعدادي، و 14% في الثانوي في الموسم الدراسي 2014/2015) نوعا من النجاح في الصراع من أجل البقاء. لهذا، يكون من الوجيه جدا تقييم مكتسبات التلامذة الذين نجحوا في تجاوز حاجز الانقطاع.

أما المواد المعنية بهذا التقييم فهي:

- اللغة العربية؛
- اللغة الفرنسية؛
- التاريخ والاجتماعيات؛
- الرياضيات؛
- علوم الحياة والأرض؛
- الفيزياء والكيمياء.

من أجل تقييم المكتسبات، اجتاز التلامذة الروائز. كما تم اللجوء إلى استمارة موجهة للمديرين وللأساتذة وللتلامذة لمعرفة طبيعة المناخ المدرسي والممارسات التربوية والمشاكل المدرسية والاجتماعية. ولقد اجتاز روائز المواد المعنية وأجاب عن أسئلة استمارة التلميذ(ة) 34109 تلميذا وتلميذة من التعليم العمومي والخصوصي. وأجاب 4606 مدرسا ومدرسة عن أسئلة الاستمارة الخاصة بالمدرّسين والمدرّسات. علاوة على 543 مديرا ومديرة أجابوا عن أسئلة الاستمارة الخاصة بهم.

نتائج البرنامج: ضعف عام للمكتسبات

❯ الجذع المشترك «الآداب والعلوم الإنسانية»:

- المعطى الأساس: ضعف عام في نتائج مكتسبات التلاميذ.
- لم يكتسب أغلب تلامذة الجذع المشترك «آداب وعلوم إنسانية» في التعليم العمومي الكفايات اللغوية (في العربية والفرنسية) المطلوبة في المنهاج الرسمي، ولو في حدها الأدنى.
- أدنى مستوى مسجل هو الخاص باللغة الفرنسية، حيث لم يصل وطنيا إلى تحقيق ربع الأهداف؛

- أداء تلامذة الجذع المشترك «آداب وعلوم إنسانية» في مادة الرياضيات جد ضعيف، إذ لم يتجاوز معدل التحصيل 38% على المستوى الوطني.

- أما على المستوى الجهوي، فتلامذة جهتي درعة تافيلالت وسوس-ماسة هم ذوو الأداء الأعلى نسبيا في مادة الرياضيات (43%)، مقابل 36% فقط في جهة الدار البيضاء الكبرى. أما تحصيل تلامذة باقي الجهات، فيتراوح ما بين38% و41%.

- تميزت معدلات التحصيل في مادة علوم الحياة والأرض بارتفاع نسبي، إذ حصل تلامذة جميع الجهات على المعدل.

- معدلات تحصيل تلامذة مؤسسات الوسط الحضري أدنى قليلا من معدلات زملائهم بمؤسسات الوسط القروي، باستثناء معدلات التحصيل في مادة اللغة الفرنسية.

- تحصيل الممدرسين في مؤسسات القطاع الخاص أفضل نسبيا من تحصيل تلامذة الجذع نفسه في القطاع العمومي، خاصة في اللغة الفرنسية.

› نسب التحصيل حسب المجالات المضامينية والمستويات المهارية (عمومي)

- تبين نتائج التلامذة في اللغات (العربية والفرنسية) ضعفا واضحا في مجال التعبير والإنشاء.

- يكاد معدل تحصيل التلامذة في التاريخ والجغرافيا يتساوي في المادتين (42%).

- في مادة الرياضيات، معدل تحصيل التلامذة في الإحصاء (54%) والهندسة (40%) أفضل من معدل التحصيل في الحساب العددي (30%).

› الجذع المشترك «العلوم»

- حصّل تلامذة الأقاليم الجنوبية أعلى معدل في اللغة العربية (51%) مقابل أدنى نسبة في جهة الدار البيضاء الكبرى-سطات (43%)؛

- معدلات التحصيل حسب الجهات بالنسبة للغة الفرنسية جد متدنية؛

- إنجاز تلامذة المؤسسات التعليمية بالوسط الحضري في اللغة الفرنسية أفضل من إنجاز زملائهم بالوسط القروي؛

- حصّل جميع تلامذة الجذع المشترك «علمي» على المعدل (تقريبا) في مادة علوم الحياة والأرض في كل الجهات؛

- لم يتحقق سوى ثلث أهداف برنامج الرياضيات مقابل ما بين 36% و44% من الأهداف المحققة في الفيزياء والكيمياء؛

- نسب تحصيل تلامذة العلميين في التعليم الخصوصي أعلى نسبيا من نسب زملائهم في التعليم العمومي في نفس الجذع. مع وجود فرق واضح جدا بين القطاعين العام والخاص.

› نسب التحصيل حسب المجالات المضامينية والمستويات المهارية (عمومي)

- لا يستطيع تلامذة الجذع العلمي تعبئة المعارف المكتسبة في الرياضيات ما دام معدل اكتسابهم للمعارف يبقى في حدود 42%، مقابل 31% في التطبيق، و29% في الاستدلال.

الاستخلاص للإصلاح

تبين نتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات ضرورة إنجاز إصلاحات انطلاقا من المداخل التالية:

› على مستوى المضامين:

- ضرورة استحضار ما تبينه نتائج البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة، المتسمة عموما بنقص ملحوظ في المكتسبات في اللغات، بما فيها اللغة العربية، وفي المواد العلمية.

› على مستوى المقاربات:

- التحرر من المقاربات البيداغوجية التي تفترض أن القسم متجانس؛
- اعتبار أن التلامذة ليسوا في وضعية تساو أمام التعلمات: (ضرورة العمل وفق مبادئ البيداغوجية الفارقية)؛
- إدراج الدعم التربوي المصحوب بدعم نفسي واجتماعي ضمن البرنامج التعليمي للتلامذة الذين يعانون من ضعف المكتسبات؛
- حفز التلامذة على التقييم الذاتي...

› على مستوى تكوين الأساتذة:

- تكوين وتدريب المدرسين على التوفيق بين البيداغوجيا التي تستهدف الجماعة وتلك التي تستهدف التلميذ كفرد، للرفع من مستوى التحصيل لدى جميع التلامذة؛
- تكوين المدرسين في البيداغوجيا الفارقية ومنهجيات التعرف على مستويات التلامذة.

تجدر الإشارة إلى أن نتائج البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة 2016 متضمنة في تقرير تحليلي باللغتين العربية والفرنسية، وتقرير منهجي باللغة الفرنسية، إلى جانب ملخص التقرير التحليلي باللغتين العربية والفرنسية.

ثانيا : الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية (المبرمج عرضه في 2017)

بعد إنجاز الهيئة الوطنية للتقييم لأطلس 2014، الذي رصد جوانب متنوعة من المنظومة التربوية الوطنية في ارتباط بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يأتي الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017، ليركز بالخصوص على موضوع جوهري جعلته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، أحد النواظم وهو الإنصاف لتحقيق مدرسة تكافؤ الفرص. كما أن الرؤية أوصت بتخصيص تمييز إيجابي لفائدة المناطق القروية والهشة اعتبارا للفوارق الترابية. وفي هذا السياق يولي هذا الأطلس اهتماما خاصا للتفاوتات واللامساواة في ولوج التربية والتعليم.

هكذا، ومن خلال تقدير مؤشرين أساسيين في قياس التنمية البشرية (*)، لا يردان في التقارير حول مؤشرات التمدرس، وهما متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية للساكنة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر، يعطي هذا الأطلس نظرة شمولية عن مستوى الرأسمال البشري للبلد وتوزيعه وفق أعلى مستوى تربوي محصل عليه. ولقد تم قياس المؤشرين على الصعيد الدولي، والوطني، والجهوي، والإقليمي، وعلى صعيد الجماعات المحلية.

استلزم إنجاز تقديرات متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية من طرف الهيئة الوطنية للتقييم، بالاعتماد على إحصاء السكان لسنة 2014، عملا منهجيا علميا دقيقا لمواءمة المعطيات وتوظيف معطيات الإحصاء ومعطيات القواعد الإحصائية الدولية.

(*) يقدر المؤشر الأول مستوى الرأسمال البشري في منطقة جغرافية محددة، بينما يقيم الثاني مستوى اللامساواة والتفاوت في ولوج التربية.

› على المستوى العام :

• يبين هذا الأطلس، لأول مرة، التفاوتات واللامساواة في التربية بناء على التقسيم الجهوي الإداري المعتمد سنة 2015. ويضع في متناول العموم شبكة تمكن من تصنيف 1538 جماعة محلية مغربية وفق متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية إلى أربع فئات رئيسية: جماعات عاجزة جدا، وأخرى عاجزة، وثالثة عاجزة بعض الشيء، ورابعة غير عاجزة.

• احتل المغرب سنة 2014 المرتبة 136 ضمن 175 بلدا في العالم، مسجلا متوسط سنوات تمدرس يعادل 5,64 سنة. من تم، فإن مدة تمدرس السكان المغاربة البالغين من العمر 15 سنة فأكثر هي خمس سنوات وستة أشهر، أي أقل من السنوات الست التي تستغرقها الدراسات الابتدائية. ومن ناحية أخرى، فإن أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم تتجاوز بكثير عتبة السنوات الستة هذه، بل أكثر من 12 سنة في البلدان الخمسة عشر الأوائل.

• من ناحية أخرى، يفقد المغرب، في ضوء مؤشر جيني للتربية الذي يظل مرتفعا نسبيا (0,55) 14 رتبة من حيث مساواة الحظوظ في ولوج التربية، ليحتل المرتبة 150. إن ترتيب المغرب على أساس متوسط سنوات التمدرس أفضل نسبيا من ترتيبه على أساس مؤشر جيني؛ وهو ما يعني أنه يتعين على بلادنا بذل المزيد من الجهد، خاصة في مجال الحد من اللامساواة في التربية. لهذا السبب، جعلت الرؤية الاستراتيجية 2015، 2030 من الإنصاف إحدى ركائز الإصلاح الأساسية.

› على المستوى الترابي:

• يبرز الأطلس الترابي أن هناك فوارق بين الجماعات المحلية المغربية؛ فجهة مراكش – آسفي هي التي تنطوي على التفاوتات الأكثر اتساعا بين الجماعات المحلية في ولوج التربية، ذلك أن ثلث الجماعات المحلية في هذه الجهة تعاني من عجز كبير في التربية، و13% فقط من تلك الجماعات لا تعاني من أي عجز ؛ وهو ما يفاقم مستوى التفاوتات في تلك الجهة. ومن ناحية أخرى، فإن 4% فقط من الجماعات المحلية في الجنوب التي تعاني من عجز كبير، في الوقت الذي لا تعرف 47% من تلك الجماعات أي عجز في التربية.

• يندرج الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية، في إطار السعي إلى تزويد ذوي القرار والفاعلين وعموم المواطنين، بشبكة تصنيفية تسمح بتحديد وضع كل جماعة من الجماعات الترابية الوطنية، البالغ عددها 1538. وفق هذا المنظور، يعد الأطلس أداة مساعدة على إعداد سياسات عمومية تربوية أكثر استهدافا.

ثالثا: تقييم أثر تدريس اللغة العربية على التمكن من اللغة وعلى الثقافة لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج

تتمثل الغاية من تقييم "أثر تدريس اللغة العربية على التمكن من اللغة وعلى الثقافة لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج" في الشروع في تكييف بيداغوجيا تعليم اللغة والثقافة الأصليتين ومقاربته البيداغوجية مع التغيرات التي عرفتها مؤخرا المجتمعات المستقبلة للمغاربة المقيمين بالخارج، ومساعدة السياسات العمومية على اتخاذ القرارات الملائمة لتحسين هذا التعليم مستقبلا، والاستجابة لانتظارات ومتطلبات الجالية المغربية في المهجر في مجال تعليم اللغة العربية.

لهذه الغاية، أنجزت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، بشراكة مع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، بحثا أجري على عينة من أطفال المغاربة، من الفئة العمرية 18 سنة فما فوق المقيمين بالمهجر، الذين سبق لهم أن استفادوا من دروس في اللغة العربية أو من المقام الثقافي في المغرب، أو منهما معا، وعلى عينة أخرى من هؤلاء الأطفال الذين لم يتأت لهم ذلك.

لقد تم اختبار عينة ممثلة ضمن مجموعة هؤلاء الأطفال، ووجهت لأفرادها استمارة ذات أبعاد متعددة قصد جمع المعطيات الضرورية لإنجاز هذا التقييم. وهمت الدراسة التقييمية، التي اعتمدت بالأساس تمرير استمارة، ما مجموعه 1160 مستفيدا من برنامج تدريس اللغة العربية ومن إقامة ثقافية بالمغرب. جدير بالذكر أن نسبة الإجابة بلغت 1272 مستفيدا. ويقدم التقرير العناصر المنهجية لهذا البحث، والنتائج الرئيسية التي أفضى إليها هذا التقييم.

بالرغم من أن برنامج تعليم اللغة والثقافة الأصليتين نجح في تحقيق بعض الأهداف المسطرة، مثل التشبث باللغة العربية والحفاظ على الهوية الثقافية المغربية والارتباط بالبلد الأصلي، إلا أن التقييم أبرز أن مستوى التحكم في العربية الفصحى لدى هؤلاء المستفيدين من التعليم المذكور، ما يزال متوسطا إن لم يكن ضعيفا، رغم الحافز الكبير الموجود لدى المتعلمين.

يبين التقييم أنه، نظرا التشبث للمغاربة المقيمين بالخارج بتعلم اللغة والثقافة الأصليتين أولا، ينبغي وضع برنامج رسمي مزود بإطار مرجعي ملائم لكل مستويات التعليم، ومع كل أعمار المتعلمين، من الابتدائي إلى الثانوي التأهيلي. ومراجعة مضامين هذا التعليم كلية، وفق رغبات المستفيدين أنفسهم، وأن يتم تحسين التجهيزات وتجديدها رقميا في كل المستويات، كما هو الشأن في مدارس بلد إقامة المتعلمين، من أجل حفزهم أكثر على اختيار هذا التعليم وإعطائه قيمة أكثر وضمان جودته. إن التحولات التي عرفتها الهجرة المغربية، وتعدد أوضاع المهاجرين، وتنوع حاجاتهم الخاصة المرتبطة بخصائصهم الديموغرافية، وبروز نخبة متعلمة، وتعرض الهوية الثقافية والدينية للمهاجرين لتوترات متعددة، كل ذلك من الأمور التي تسائلنا بقوة.

رابعا : تقييم مراكز دراسات الدكتوراه (يعرض على مكتب المجلس في2017)

إن تقييم دراسات الدكتوراه باعتبارها رافعة لإنتاج الباحثين من أجل تنمية البلاد ومجتمع المعرفة يسلط الضوء على السياسة المعتمدة من قبل الدولة لوضع الأسس الضرورية لهذه التنمية.

نظرا للمكانة المركزية التي يحتلها نظام دراسات الدكتوراه في منظومة البحث العلمي في بلادنا، وبعد مرور عشر سنوات على الإصلاح الجامعي، وإرساء نظام إجازة-ماستر-دكتوراه، أضحى من الضروري إنجاز وقفة تقييمية لهذا السلك من حيث مهامه، وهندسته وتنظيمه، وسيره، وانفتاحه على العالم، وتمفصله مع نظام البحث العلمي، وكذا نجاحه في جلب الطلبة المتميزين، ونجاعته في إنتاج باحثين من مستوى عال، وفي تطوير البحث العلمي وولوج الحياة المهنية.

بداية، لا يمكن أن يكون هناك إصلاح لسلك الدكتوراه إلا إذا كان هذا الإصلاح مندرجا في إطار سياسة وطنية شاملة ومنسجمة للبحث العلمي، تحدد أهدافها وفق النموذج السوسيو اقتصادي للبلاد.

كما أن على هذا الإصلاح أن يجعل من أهدافه مراجعة النموذج المعتمد لدراسات الدكتوراه من حيث تنظيمه واستقطابه للطلبة الباحثين من أجل الفعالية والمردودية. ويخلص هذا التقييم إلى أن النموذج الأكثر نجاحا هو النموذج الذي يتخذ من البحث وتقدم المعرفة فلسفته، ويقطع نسبيا مع النموذج التراتبي لسلكي الإجازة والماستر. تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يستجيب للهدف الاستراتيجي المتعلق بمجتمع المعرفة الذي نصت عليه الرؤية الاستراتيجية 2030-2015.

خامسا : تقييم الكليات متعددة التخصصات (يعرض على مكتب المجلس في2017)

تسعى هذه الدراسة التقييمية إلى مساءلة دواعي وأهداف إرساء هذه الكليات، وتقييم سيروراتها مقارنة بالتصور الأصلي، إلى جانب تحديد موقعها ضمن المشهد الجامعي الوطني، ورصد أثرها السوسيو اقتصادي في المناطق المحتضنة لها. كما ترمي الدراسة إلى استخلاص آفاق هذه الكليات، ومن ثم آفاق منظومة التعليم العالي كلها بالنظر إلى التحديات الكبرى التي تواجهها.

تشكل الكلية متعددة التخصصات (FP) منذ سنة 2003 نموذجا جديدا ضمن النظام الجامعي المغربي. تتحدد الأهداف الأساسية التي كانت وراء إحداث تلك الكليات في القرب، وإتاحة تعددية التخصصات، والاستقطاب المفتوح.

وقد شكلت نهاية التسعينات من القرن الماضي منعطفا في توسيع نظام التعليم الجامعي وتعزيزه. وكانت السياسة العمومية في هذا المجال موجهة أساسا نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. وكانت الظرفيات والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية هي التي تقود تلك السياسة.

ساعدت الكليات متعددة التخصصات على استقرار عدد من الطلبة الجدد في بمناطقهم الأصلية (لأن القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية ظلت ضعيفة)، كما أسهمت في الحفاظ على بعض الاستقرار الاجتماعي والأمني الذي كان غيابه يهدد المدن الجامعية.

وإذا كان النموذج الأصلي لهذه الكليات فريدا، فإن غياب سياسة واضحة تخص تلك المؤسسات والمؤسسات الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح أدى إلى تطور هذا النموذج لينتج ثلاثة أصناف ذات مواصفات متميزة:

- **الكلية متعددة التخصصات الحقيقية.** تتميز هذه الكلية بالاستقطاب المفتوح، وبتواجد المجالات الأكاديمية الثلاثة الكبرى فيها. وقد بقي هذا الصنف من الكليات وفيا لمواصفات النموذج الأصلي للكلية متعددة التخصصات. ويضم هذا الصنف الكليات متعددة التخصصات في تازة، والناضور، وآسفي، وخريبكة، والرشيدية.
- **الكلية متعددة التخصصات الهجينة**، التي تعرض مجالين أكاديميين على الأكثر، وتتميز بجمعها بين الاستقطاب المفتوح في مسالك التكوين الأساس والاستقطاب المحدود في مسالك التكوين المهني. ويضم هذا الصنف الهجين، الكليات متعددة التخصصات الموجودة أساسا بحرم الجامعات التي تتوفر على مؤسسات متخصصة ذات استقطاب

مفتوح. وهذه هي مواصفات الكليات متعددة التخصصات لتطوان وبني ملال والجديدة وكذلك العرائش.

- **الكليات متعددة التخصصات المهنية** (ذات استقطاب محدود)، المتخصصة في التكوينات المهنية ثنائية أو متعددة التخصصات. وهذا الصنف أقرب إلى المؤسسة ذات الاستقطاب المحدود، مع انحراف كبير عن النموذج الأصلي للكلية متعددة التخصصات. تجسد هذه المواصفات كليتا ورززات وتارودانت.

الملاحظ أن نموذج الكلية متعددة التخصصات، الذي تطور تدريجيا وفق المعطيات المتنوعة، لم يترسخ بعد. وإذا كانت التطورات الداخلية لهذه المؤسسات قد أدت إلى ظهور أصناف متعددة، مفيدة للجامعة، فإن ذلك لم يمنع خضوع هذه الكليات لتأثير مختلف الضغوطات التي ستنعكس على تطورها في اتجاه النموذج الموحد للكليات الكلاسيكية، مع هيمنة نفس المضامين ونفس منطق التسيير.

سادسا : مشاريع أنجزت عدتها المنهجية وهي قيد الإنجاز من طرف الهيئة الوطنية للتقييم

1.6.مردودية التعليم العالي: الرهانات والإدماج وفرص الشغل

تميزت سنة 2016 بوضع العدة المنهجية لمشروع تقييم المردودية الخارجية للتعليم العالي الوطني. تشارك في هذه الدراسة الجامعات المغربية، العمومية والخاصة، بما فيها جامعة الأخوين، ومؤسسات التكوين في مهن التربية والتكوين، ومؤسسات التكوين المهني العمومي والخاص لما بعد البكالوريا (مستوى التقني العالي).

يعد تقييم سير التكوين وتتبع اندماج خريجي التعليم العالي والتكوين المهني العالي من بين المهام الأساس للهيئة الوطنية للتقييم، في إطار تقدير نجاعة المنظومة، بناء على الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف المتوخاة.

لهذا الغرض، بلورت الهيئة الوطنية للتقييم عدة منجية خاصة تتضمن، بالأساس، نموذجا للتقييم وآليات للقياس، ودليلا وضعته رهن إشارة الجامعات من خلال منصة رقمية عبر شبكة لتجميع المعطيات. وقد انطلق هذا المشروع بدراسة تجريبية همت ثلاث جامعات و1621 خريجا، مما سمح بتجريب العدة التقييمية وتجميع دفعة أولى من المعطيات الغنية والموثوقة عن المسارات المهنية ومحددات الاندماج المهني للخريجين.

ستعمل الهيئة الوطنية للتقييم على تعميم الآليات التقييمية التي خضعت للتجريب على مجموع مؤسسات التكوين ما بعد البكالوريا، على الصعيد الوطني، من أجل قياس مدى ملاءمة التكوينات المقدمة من قبل هذه المؤسسات لحاجات سوق الشغل الوطنية.

من أجل إعداد "التقرير التحليلي عن مردودية التعليم العالي" ستنجز الهيئة الوطنية للتقييم الدراسات التالية:

- المردودية الداخلية ونجاعة التكوين؛
- المردودية الخارجية والاندماج في سوق الشغل؛
- مهن المستقبل؛
- الوساطة في مجال الشغل؛
- حاجات المقاولات وسوق الشغل.

2.6. دراسة حول تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من توصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030

يتم إعداد هذه الدراسة، وفق مقاربة تقوم على تنسيق أشغال مختلف الوزارات والقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، بما في ذلك وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بتعاون مع اللجن الدائمة للمجلس، ولاسيما اللجنة المكلفة بحكامة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

تتبنى نتائج هذه الدراسة على أشغال الهيئة الوطنية للتقييم وباقي هيئات المجلس، إلى جانب التقارير القطاعية التي تم إنجازها بتنسيق مع القطاعات المعنية. وتسعى الدراسة بالأساس إلى:

- إنتاج تقرير تركيبي موحد، تتولى الهيئة الوطنية للتقييم مهمة إعداده انطلاقا من أشغال مختلف الأطراف المذكورة؛
- تقديم توقعات مفصلة عن تحقق أهداف الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، من حيث الطاقة الاستيعابية لكل مكون من مكونات المنظومة، حسب أجندة مشتركة؛
- تقديم توقعات شاملة عن الاستثمار في البنية التحتية اللازم إرساؤها على المديين المتوسط والطويل بالنسبة لكل منظومة قطاعية؛
- تقدير الحاجة من التمويلات بالنسبة للبحث العلمي، من أجل بلوغ الأهداف المحددة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح؛
- تحديد الحاجة من الموارد المستقبلية، بتنسيق مع الشركاء، والإسهام في التفكير في موارد مستديمة من أجل بلوغ أهداف الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

3.6. تحليل تقييمي لنتائج البرنامج الدولي TIMSS 2015 :

- يركز هذا المشروع على استغلال وتحليل الدراسات الاستقصائية الدولية لتقييم نتائج مكتسبات المدرسة المغربية. سيهم هذا التقييم مادة الرياضيات والعلوم للسنة الرابعة والسنة الثامنة من التعليم الإلزامي، كل على حدة.

4.6. استكمال مشروع التقييم النموذجي للمؤسسات التعليمية

تهدف الهيئة الوطنية للتقييم من هذه الدراسة إلى ما يلي:

- وضع إطار مرجعي لتقييم المؤسسات التعليمية؛
- تجريب هذا الإطار على أسلاك التعليم المدرسي، مع التركيز على أبعاد محددة؛

إنجاز تقييمات منتظمة من أجل تفسير أداء المؤسسات التعليمية لكل سلك تعليمي، أخذا في الاعتبار عوامل السياق المدرسي، من خاصيات المتعلمين ومحيط تربوي...، وكذا العوامل المرتبطة بالمجهودات التي تبذلها المؤسسات التعليمية، المتمثلة، على سبيل المثال، في أنماط التدبير، والخدمات المقدمة للتلاميذ، والمناخ العام، والانفتاح على المحيط الخارجي...

- وضع برامج عمل مبنية على نتائج هذه التقييمات.

5.6. دراسة مقارنة لمنظومات البحث العلمي

المقارنة بين تركيا والتشيك والبرازيل والمكسيك وإفريقيا الجنوبية وماليزيا من حيث:

- منظومة الحكامة؛
- الإنتاج العلمي؛
- التمويل.

6.6. إصدارات ذات قيمة مضافة لتتبع وتقييم سير المنظومة

- دليل مؤشرات التقييم: يتعلق الأمر بوثيقة أعدتها الهيئة الوطنية للتقييم، تتضمن مؤشرات تتبع وتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

7.6. البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة PNEA 2019 : استكمال العدة المنهجية وإجراء الاختبار التجريبي

- أنجزت العدة المنهجية لبرنامج PNEA 2019 على أساس القيام بالدراسة كل أربع سنوات لتتبع مردودية المنظومة.

- تهم هذه الدراسة تقييم مكتسبات التلامذة الذين أتموا التعليم الابتدائي وأنهوا التعليم الإلزامي. ينصب هذا التقييم على المكتسبات المتعلقة بإتقان اللغات (العربية والأمازيغية والفرنسية) والرياضيات والعلوم (التيقظ العلمي والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة والأرض).

VI. المهمة الاقتراحية

تستند المهمة الاقتراحية التي يضطلع بها المجلس، كما سبقت الإشارة، إلى المقتضيات الدستورية، وإلى الأحكام المتضمنة في القانون المتعلق به، ولاسيما ما تنص عليه مادته الثانية من حيث تقديم كل مقترح للحكومة من شأنه الإسهام في تحسين جودة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، وضمان إصلاحها، والرفع من مردوديتها، وتطوير أدائها، علاوة على تشجيع سياسات تطوير بنيات البحث العلمي، ودعمها، وحفز الباحثين العاملين بها على الإبداع والابتكار.

يتجسد أداء هذه المهمة، المندرجة في إطار الإحالة الذاتية، بالخصوص، في التقارير الموضوعاتية التي يعدّها المجلس حول قضايا محددة، تتوخى تحقيق مرامي استراتيجية هدفها الإسهام في الارتقاء المستمر بالمنظومة التربوية.

ضمن هذا المنظور، تعني هذه المهمة:

أولا، كون الدور الدستوري للمجلس يشمل، علاوة على الإسهام بمنظور استراتيجي للإصلاح في أفق بعيد، الاشتغال، بمبادرة منه، على قضايا ذات أولوية أو حاسمة في الإصلاح التربوي؛

ثانيا، تحديد الإشكاليات التي، وإن جاءت الرؤية بتوجهات عامة لمعالجتها، فإنها تحتاج إلى المزيد من تعميق البحث والتفكير، بنفَس استراتيجي، وضمن الصلاحيات المخولة للمجلس، من أجل اقتراح حلول شاملة لها، في إطار الإغناء المستمر لرافعات الإصلاح التربوي؛

ثالثا، نهج مقاربة استباقية تستشرف الموضوعات التي تنطوي على تحديات تواجه تأهيل المنظومة التربوية ونجاعة أدائها، من أجل تجاوز الاختلالات المرتبطة بها، وتحويلها إلى دعامات للتغيير؛

رابعا، التنوير المستمر للسياسات العمومية ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، والمساعدة على سلاسة اتخاذ القرار في ميدان مركب ومتشعب، متداخل الأبعاد ومتعدد الرهانات.

في هذا السياق، وفي إطار الإحالة الذاتية، أصدر المجلس خلال المدة التي تغطيها هذه الحصيلة، تقريرا عن التربية على القيم في المنظومة التربوية. كما باشر الأعمال التحضيرية لإصدار تقرير عن التربية غير النظامية.

أولا : التقرير عن التربية على القيم في المنظومة التربوية

يؤكد هذا التقرير أن التربية على القيم تقع في صميم وظائف المدرسة، وتشكل إحدى

آليات الإدماج الاجتماعي والثقافي للأجيال المتعلمة وتحقيق التماسك الاجتماعي، وأحد مداخل تكوين وتأهيل الرأس مال البشري، إلى جانب كون التشبع بالقيم يعد رافعة للنهوض بالمنظومة التربوية، والارتقاء المستمر بجودتها على مستوياتها كافة.

يأتي هذا التقرير في سياق متسم بتحولات متسارعة يشهدها المجتمع المغربي، في ارتباط بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية؛ ومواصلة انخراط المغرب في المنظومة والمواثيق الدولية لحقوق الانسان؛ والمكانة التي أضحت تحتلها التربية على القيم ضمن الاستراتيجيات الأممية. وهو سياق يتميز أيضا بتنامي السلوكات اللامدنية، والظواهر السلبية لدى الأطفال والفتيان والشباب، ذكوراً وإناثاً، المُخلة بقيم المواطنة والتسامح والحوار والديمقراطية، واحترام الحق في الاختلاف، والمحافظة على الملك العمومي وعلى البيئة.

يستحضر هذا التقرير المرجعيات التالية:

- منظومة القيم المنصوص عليها في دستور المملكة؛
- التوجيهات الملكية المرتبطة بالقيم المثلى وفضائل السلوك المدني؛
- «الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030» التي وضعت المدرسة في صلب المشروع المجتمعي؛ وأدرجت الوظيفة المناطة بها في التربية على القيم في صميم التحقيق الفعلي لرافعات الإصلاح التربوي الهادفة إلى بناء مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

تكمُن الأهداف المتوخاة من هذا التقرير، على الخصوص، فيما يلي:

- بناء منظور واضح بمداخل متكاملة للتربية على القيم بالمدرسة المغربية في تقاطع وانسجام مع بناء المعارف والمهارات والتمكن من اللغات؛
- تعزيز اضطلاع المنظومة التربوية بإحدى وظائفها الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتربية؛
- مساعدة المنظومة على الارتقاء المستمر بجودة نسقها التكويني، في تكامل بين بناء المعارف وتنمية المهارات وترسيخ القيم؛
- تيسير قدرة المدرسة على تمكين المتعلمين(ات) والخريجين(ات) من الاندماج السلس السوسيو ثقافي والقيمي؛
- تطوير أساليب العمل التربوي للمدرسة، ونظام العلاقات داخل فضاءاتها، وبين مؤسسات التربية والتكوين والبحث وبين محيطها، على نحو يرسخ البعد القيمي وثقافة الحقوق والواجبات؛
- جعل المنظومة التربوية رافعة للارتقاء بالمجتمع المواطن، وفق منظومة القيم المنصوص عليها في الدستور.

يستند هذا التقرير إلى ستة مبادئ مهيكلة هي:

- نجاح التربية على القيم رهين بضرورة ترسيخ منظومة قيمية تنسجم مع الخيارات الأساسية للأمة المعبر عنها في دستور المملكة، وتُوازِن بين الحقوق والواجبات، وتجد تجسيدها في ممارسات وسلوكات الأفراد والجماعات والمؤسسات؛

- التربية على القيم مسؤولية مشتركة، بين المدرسة وباقي المؤسسات التربوية والتأطيرية (الأسرة، الهيئات السياسية والنقابية والثقافية والمدنية، وسائل الإعلام...)؛

- التربية على القيم وظيفة أفقية للمدرسة، ومقوم من مقومات جودتها، لكونها تشمل مختلف الأطوار والأسلاك التعليمية والتكوينية، وتستدعي اندماج مكونات هذه القيم الثقافية والفكرية والدينية والتاريخية والجمالية، وتكامل مقارباتها المنهاجية؛

- التنظيم المؤسساتي لبنيات العمل التربوي داخل المدرسة وبيئة التعليم والتعلم عاملٌ محوريٌ في نجاح التربية على القيم، وأكثر نجاعة من الخطابات النظرية؛

- جودة التكوين المتين والتأهيل الملائم للفاعلين(ات) التربويين(ات)، بما في ذلك تنمية بيداغوجيات التربية على القيم والقدوة لديهم سبيل للارتقاء بجودة التربية على القيم؛

- البيئة المدرسية الملائمة لجودة التربية والتعلمات، في انسجام مع المواثيق الدولية والكرامة، لازمة للتنمية المستمرة للتربية على القيم.

أما التوجهات الناظمة، فتهم:

- ملاءمة منظومة القيم المدرسية للتطورات والمستجدات المجتمعية الوطنية والمحلية والعالمية؛

- تكامل وشمولية منظومة القيم المدرسية: قيم الانتماء الديني والوطني؛ قيم المواطنة المحلية والعالمية؛ قيم المحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة؛ قيم البيئة المدرسية؛

- بلورة وتطوير نموذج مرجعي منسجم للتربية على القيم يتكامل مع باقي الوظائف المدرسية الأخرى في التعليم والتعلم والتثقيف، والتكوين والتأطير، والبحث؛

- تطوير الشراكة والتعاون بين المنظومة التربوية الوطنية وبين المحيط، والاستثمار الجيد لإمكاناته المعرفية والاجتماعية والثقافية والمادية.

انطلاقا من ذلك، يقترح التقرير سبلا استشرافية لتنمية ناجعة للتربية على القيم بالمدرسة المغربية من خلال المجالات السبعة التالية:

- **مجال المناهج والبرامج والتكوينات**، ولاسيما عبر اختيار مصفوفة القيم ذات الأولوية وإعداد أطر ودلائل مرجعية؛ وإدماج المقاربة القيمية والحقوقية في المناهج والبرامج.

- **مجال الوسائط المتعددة والفضاء الرقمي**، من خلال تعزيز أدوار الفضاء الإعلامي والرقمي بالمؤسسات التعليمية في برامج وأنشطة التربية على القيم.

- **مجال الحياة المدرسية والجامعية والممارسات المواطِنة**، عبر تعميم الأندية التربوية؛ تنمية روح المبادرة والممارسات المواطِنة في إطار مشروع المؤسسة؛ تمكين المتعلمين(ات) من بنيات وآليات التمثيلية والمشاركة في تدبير الحياة المدرسية والجامعية؛ إرساء آليات للإنصات وللوساطة وتدبير الخلافات والحوار والتفاوض.

- **مجال الفاعلين التربويين**، عن طريق إدماج مؤشرات محددة في التربية على القيم في عمليات ولوج المهن التربوية والتكوينية، أو عند الترشح للمسؤوليات المختلفة؛ تعزيز مناهج التكوين الأساس والمستمر ببرامج ذات الصلة؛ تثمين وتكريم المبادرات المجتهدة في أساليب التربية القيمية.

- **مجال علاقة المؤسسة التربوية بالمحيط والشراكات مع الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني**، بواسطة تجديد صيغ الشراكة والتعاون مع الأسر في مشاريع

وبرامج التربية على القيم؛ نهج سياسات التقائية وشراكات مثمرة مع الفاعلين المؤسساتيين، وهيئات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني.

- **مجال البحث العلمي والتربوي**، عبر دعم البحث التربوي في قضايا التربية على القيم وإدماجها في المشاريع البحثية؛ تعميم البحوث والدراسات والتقارير الوطنية حول الموضوع، واستثمارها من طرف السياسات العمومية التربوية في تطوير منظومة التربية على القيم؛ بلورة منظومة قيمية داخلية للبحث العلمي.

- **مجال الفئات في وضعية إعاقة وفي وضعيات خاصة أو وضعية هشاشة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة**، من خلال تعزيز سياسات الإنصاف وتعميم التمدرس والتكوين، لفائدة الفئات ذات الإعاقات أو في وضعيات خاصة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة؛ بلورة برامج عمل لفائدة الأطفال والشباب المغاربة في المهجر لتمكينهم من التشبع بقيم مجتمعهم الأصلي.

ينتهي التقرير إلى ست توصيات ختامية، تتعلق أساسا بما يلي:

- وضع برنامج عمل وطني وجهوي لتفعيل هذا المشروع؛
- إعداد إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها؛
- إعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم مؤطر للتدابير التربوية والشراكات؛
- تنويع المقاربات والأساليب في تفعيل المقترحات والتوصيات، مع مراعاة تكاملها وانسجامها؛
- تعزيز أدوار الرصد والتقييم المنتظم؛
- توفير الوسائل اللازمة لإنجاح تفعيل توصيات التقرير.

ثانيا : الأعمال التحضيرية لمشروع دراسة حول التكنولوجيا الرقمية في المنظومة التربوية

تندرج هذه الأعمال في إطار التحضير لمشروع حول التكنولوجيا الرقمية بالمنظومة التربوية، سيتم أنجازه لاحقا بتنسيق مع اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج والتكوينات والوسائط التعليمية، وفقا لبرنامج عملها برسم سنتي 2015-2017. من شأن هذا المشروع أن يسهم في إحداث تغيير عميق ومهيكل في المدرسة المغربية، كفيل بجعلها ترتقي تدرجيا إلى مصاف المنظومات التربوية المتقدمة.

تم، في هذا الصدد إنجاز عدد من الدراسات والأوراق الداعمة، ولاسيما:

- دراسة في شقين؛ يتمثل أولهما في إعداد دراسة مقارنة للتجارب الدولية في مجال التكنولوجيات الرقمية في التربية، أما الثاني، فيهم الرهانات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية في التربية بالنسبة للمغرب على المستويات التدبيرية، وتحقيق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع والارتقاء؛
- تشخيص الواقع الحالي لاستعمال التكنولوجيات الرقمية في المنظومة التربوية بمختلف مكوناتها؛
- دراسة مقارنة للترسانة القانونية التي تؤطر استعمال التكنولوجيا الرقمية بالمغرب وعلى المستوى الدولي، من أجل اقتراح مداخل لمواكبة قانونية ملائمة؛
- مشروع نموذج للرقميات في المنظومة التربوية في أفق 2030، لإدماج ذكي وفعال للرقميات في ميدان التعليم والتعلم والبحث والحكامة والتدبير؛

- مشروع أرضية نقاش، بناء على مقاربة تشاركية مستندة إلى الخبرة المختصة وإلى الدراسات المقارنة المنجزة، كفيلة باقتراح استراتيجية متكاملة لتحقيق النموذج المستهدف، وجعله رافعة جوهرية لبناء المدرسة المنشودة.

V.أعمال الدراسة والبحث والرصد والابتكار

ترتبط هذه الأعمال بقطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس، الذي يشكل سندا علميا لاضطلاع البنيات المنبثقة عن الجمعية التداولية بمهامها. كما أنه يتولى، علاوة على إنجاز الدراسات والرصد وتطوير الابتكار والاستشراف، القيام بالمشاريع المسندة إليه بموجب برنامج عمل المجلس، إلى جانب مواكبة أشغال ومشاريع اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة واللجان المؤقتة لدى المجلس.

أولا : دعم وتتبع أعمال الخبرات الداخلية والخارجية ومواكبتها

- أعمال مرتبطة بمشاريع اللجان الدائمة للمجلس:

– إعداد مشاريع المحددات المرجعية، بتعاون مع اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة، لإنجاز المشاريع المسندة إليها في برنامج عمل المجلس، خلال سنة ٢٠١٦ المشار اليها في الباب المتعلق بحصيلة أعمال اللجن ومجموعات العمل الخاصة؛

– تتبع أعمال الخبرات الداخلية والخارجية، وسير الدراسات المتعلقة بنفس المشاريع؛

– الإشراف على أعمال اللجنة العلمية المختصة في موضوع الابتكار التربوي، ولاسيما منها التحضير لندوة في هذا الموضوع، وذلك في إطار بناء منظور استراتيجي للابتكار في ميادين التربية والتكوين والبحث.

ثانيا : الدراسات والأبحاث المنجزة من قبل خبراء في إطار أشغال الندوة الوطنية حول «تأهيل مهن التربية والتكوين والبحث العلمي: أساس الإصلاح التربوي»

- دراسة حول « الجمعيات المهنية للتربية والتكوين وتأهيل المهن التربوية»، وهي دراسة نظرية وتحليل لمساهمات الجمعيات المهنية المغربية للتربية والتكوين حول «المهننة وتطوير المهن التربوية» 2016؛
- التقرير التركيبي لمقترحات النقابات المغربية من أجل تحسين جودة مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث؛
- استطلاع آراء جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ حول واقع ومستقبل مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث؛
- تحيين التشخيص والدراسة المقارنة لمهن التربية والتكوين.

ثالثا: مشاريع ودراسات من إنجاز القطب

1.3. الأعمال التحضيرية لمشروع حول «الهيئات الممثلة للأسر، فاعل أساس في النهوض بالشأن المدرسي»،

يسائِل هذا المشروع الواقع الحالي لجمعيات الأسر وأدوارها وأدائها، بغرض اقتراح مداخل كفيلة بتعزيز مكانتها وتجديد أدوارها في المدرسة.

2.3. مواصلة الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع «بناء نموذج جديد للتعلمات في التعليم الإلزامي»

رابعا: الرصد والابتكار

مواصلة الأعمال التحضيرية الرامية إلى بلورة تصور استراتيجي حول الرصد والابتكار في ميادين التربية والتكوين والبحث.

IV. الأنشطة العمومية

حرصا من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على الانفتاح على الرأي العام، والتعريف بما يقوم به من أنشطة ومشاريع من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع.

وانطلاقا من أن النهوض بالمدرسة يتطلب تبادل وجهات النظر وإرساء حوار مستمر بين مختلف الفاعلين والشركاء والمتدخلين في الشأن التربوي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ينظم المجلس سنويا مجموعة من اللقاءات والندوات، حول القضايا التي يعتبرها ذات أهمية بالنسبة للمدرسة المغربية ولمشروع تجديدها.

الندوة الوطنية حول «تأهيل مهن التربية والتكوين والبحث العلمي: أساس الإصلاح التربوي» (25-24 مايو 2016)

نظم المجلس هذه الندوة للتناظر والنقاش حول تأهيل المهن التربوية، بمشاركة مجموعةٍ من المفكرين والخبراء والفاعلين التربويين والاجتماعيين والمدنيين، انطلاقا من كون إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يرتكز، بالأساس، على تأهيل مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث.

لكي يتم هذا التأهيل بطريقة ناجعة، من الضروري مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن، في مواكبة للتطورات التي تشهدها المهن، اقتراح السبل الكفيلة بالارتقاء المتواصل بأدوار ومهام الفاعلين التربويين المعنيين بهذه المهن، وتثمين عملهم، وتحسين ظروف مزاولتهم لمهامهم، والتنمية المستمرة لقدراتهم المهنية.

في هذا الصدد وقفت الندوة على الإشكاليات الأساسية التي تطرحها هذه المهن، في علاقتها بالتحولات العميقة التي يعرفها المجتمع، وبالتغيرات التي تؤثر في حاجاته ومتطلباته تجاه ميادين التربية والتكوين والتدبير والبحث، بالإضافة إلى الانفتاح على تجارب التجديد والملاءمة التي تشهدها منظومات دولية أخرى.

انتظمت أشغال هذه الندوة وفق البرنامج التالي:

- الأدوار الجديدة، والتحديات والاتجاهات الدولية للمهن التربوية؛
- المقاربات الجديدة لتأهيل مهن التربية والتكوين؛
- الوضع الراهن للمهن وآفاقها؛
- الاتجاهات والتجارب الدولية؛
- تحسين جودة مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث: مداخل التغيير المقترحة من قبل النقابات والجمعيات المهنية وجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ؛
- تقييم مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث.

أهم الخلاصات والتوصيات:

خلصت الندوة إلى عدد من التوصيات، التي تصب بالأساس في مستلزمات تجديد كل مهنة من مهن التربية والتكوين والبحث والتدبير، وعلى الخصوص منها:

- **بالنسبة لمربيات ومربيي التعليم الأولي:** وضع إطار قانوني واضح لهذه الهيئة، والتلبية التدريجية للحاجات من هذه الهيئة التي يتطلبها التعميم الإلزامي للتعليم الأولي.

- **بالنسبة لهيئة التدريس والتكوين،** تدقيق أدوارها باعتبار المنتسبين إليها فاعلين تربويين وثقافيين واجتماعيين، بإدماج مهام ذات صلة

بتدبير التعلمات داخل المؤسسة المدرسية والتكوينية، والدعم التربوي، والتنمية المهنية، والتأطير المهني للمدرسين والمكونين الجدد، والمشاركة في تدبير المشاريع التربوية للمؤسسة، وفي الاستشارة والبحث.

هذا مع ضرورة اعتبار خصوصيات ومتطلبات المدرسين العاملين بالوسط القروي، وبالأوساط ذات الظروف الصعبة، ومدرسي بعض الفئات في وضعيات خاصة: الأشخاص في وضعية إعاقة، أبناء الرحل، الأطفال الجانحون...

- **بالنسبة لهيئة الأساتذة الباحثين:** إعادة النظر في وضعهم في إطار تجديد المواصفات بما يخدم مهام البحث وتدبير المشاريع البحثية.

- **بالنسبة لهيئة التفتيش:** إعادة النظر في أدوارها ومهامها، في اتجاه إعطائها دورا وازنا في التأطير والتكوين والبحث والاشراف التربوي والتقييم والافتحاص البيداغوجي للمؤسسات، مع تخويلها الإمكانات والاستقلالية اللازمة لذلك.

- **بالنسبة للإدارة التربوية:** إعادة النظر في أدوارها وفي علاقتها بالمحيط، على أساس الريادة والقيادة الفاعلة والمسؤولة.

- **بالنسبة لهيئة التخطيط التربوي:** تطوير مهامها ضمن المقاربات الحديثة في القيادة، والإسهام في بلورة السياسات التربوية الجهوية والمحلية، وتدبير الموارد البشرية، وتقييم إنجاز المخططات الجهوية، وأداء المؤسسات التعليمية، وبلورة مخططات ومشاريع جديدة تتعلق بهندسة التكوينات الجديدة وتوزيعها وضبط مخرجاتها.

- **بالنسبة لهيئة التوجيه:** مراجعة أدوارها لتشمل التأطير المعرفي حول المهن والتخصصات ومستجدات التكوين، والمواكبة وإعادة التوجيه، والدعم النفسي، والمساعدة على الاندماج في البيئات التكوينية.

- **بالنسبة لهيئة موظفي التسيير والمصالح المادية والمالية:** تحيين النصوص التنظيمية لهذه الهيئة قصد تمكينها من مسايرة متطلبات التدبير اللاممركز، وإدراج تكوينات متخصصة لفائدتها.

هذه الخلاصات والتوصيات تفتح إمكانيات خصبة وعديدة للانطلاق في مباشرة هذا الورش، الذي يهم الفاعلين التربويين بوصفهم القلب النابض للإصلاح.

IIV. إرساء استراتيجية متكاملة للتواصل

اتسمت المقاربة التواصلية للمجلس خلال السنوات الأولى من ولايته بافتقارها إلى استراتيجية شمولية؛ ذلك أن معظم الأعمال والمبادرات المتخذة في هذا الشأن غلب عليها:

- الطابع المؤسساتي، الذي لم يسمح بتوسيع التواصل مع مختلف الهيئات المعنية. حيث ظل التواصل مركزا أكثر على الفاعلين المؤسسيين؛
- الطابع المناسباتي، حيث ظل التواصل مقتصرا، حصرا، على أنشطة المجلس (الدورات، الندوات، الإصدارات، ...)؛
- طابع الظرفية، ذلك أن تواصل المجلس غالبا ما اتخذ نوعا من «ردود الفعل» تجاه مواقف معلن عنها لدى الرأي العام أو الاعلام حول قضايا معينة؛
- النبرة «المؤسساتية الأكاديمية» لخطاب التواصل المستعمل، مما جعله غير قادر على النفاذ إلى جميع فئات المجتمع والمتدخلين المعنيين والمهتمين والفاعلين؛
- الطابع المسطري الصرف للتواصل الداخلي.

أما فيما يخص قنوات التواصل المعتمدة، فقد اقتصرت على القنوات الكلاسيكية، التي قلما تستجيب للانتظارات وللحاجات الفعلية والآنية للفئات المستهدفة.

اعتبارا للدور الحاسم لوظيفة التواصل في الاضطلاع الأمثل بمختلف مهامه، وفي ضوء الدروس المستخلصة من التجربة التواصلية السالفة كما تم إجمالها أعلاه، قام المجلس، خلال هذه السنة، ببلورة استراتيجية تواصلية داخلية وخارجية متكاملة، شاملة، ومتعددة القنوات، وذلك بإعمال مقاربة تشاركية ساهم فيها أعضاء من المجلس، وبعض أطره ومسؤوليه، إلى جانب الاستعانة بخبرات خارجية.

تكمن أهم المبادئ الموجهة لهذه الاستراتيجية التواصلية في:

- اعتماد سياسة تواصلية متوازنة ورصينة، في تلاؤم تام مع تموقع المجلس بوصفه مؤسسة دستورية؛
- تعزيز المقاربة التشاركية، عبر الحرص على إشراك كافة الأطراف المعنية ومختلف مكونات المجتمع، انطلاقا من مبدأ «المدرسة شأن يهم الجميع»؛
- تسخير التواصل لخدمة هدف أسمى يتمثل في الإسهام في إنجاح مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والجماعي؛
- جعل التواصل قائما على تقاسم المضمون الذي تنتجه مختلف هيئات المجلس وبنياته، في اتجاه تملكه والانخراط في أوراش تنفيذه على أرض الواقع.

تتوخى الاستراتيجية التواصلية للمجلس بلوغ الأهداف الأساسية التالية:

- تعزيز التواصل الداخلي باعتباره القاعدة الأساس للتواصل الخارجي؛
- إبراز هوية المجلس وضمان إشعاعها؛
- تعبئة الفئات المستهدفة حول إصلاح المدرسة المغربية؛
- الترافع الهادف إلى الدفاع عن المدرسة المغربية وعن مشروع إصلاحها؛
- التعريف بإنتاجات المجلس والعمل على تيسير فهمها واستيعابها وتملكها من قبل الجمهور المستهدف.

سيتواصل تنفيذ هذه الاستراتيجية خلال 2017، باعتبارها مفتاحا أساسيا لوضع لبنات تعاقد مجتمعي ينخرط فيه الجميع من أجل إصلاح المدرسة الجديرة بتطلعات المغاربة، وبمستقبل المغرب، وبمتطلبات عالم يشهد تغيرات متسارعة.

كما أطلق المجلس خلال هذه السنة عملية إعادة إرساء بوابة إلكترونية جديدة في انسجام مع أهداف استراتيجيته التواصلية الجديدة.

للإشارة، فقد تزايد عدد زوار موقع المجلس الإلكتروني من 47979 زائر في سنة 2015 إلى 78413 زائر سنة 2016.

من أجل توطيد الانفتاح على الإعلام الوطني، عقد رئيس المجلس وبعض أعضائه ومسؤوليه استجوابات صحفية، وشاركوا في برامج حوارية مع وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة، حول قضايا المدرسة المغربية وآفاق إصلاحها، وحول أعمال المجلس ونتائجها وعلاقتها بإصلاح المنظومة التربوية.

IIIV. منظومة المعلومات

في إطار التحضير لإرساء نظام معلوماتي خاص بالتربية والتكوين والبحث العلمي، بوصفه مستلزما أساسيا لمواكبة تطور المدرسة وتتبع مشاريع إصلاحها وتقييم أدائها وقيادتها، قام قطب النظم المعلوماتية لدى المجلس، بتعاون مع القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العتيق، بإعداد دراسة قبلية من أجل تحديد الحل الأمثل لإرساء هذا النظام الخاص بمعطيات ومؤشرات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي عبر:

- تجميع الاحتياجات من معطيات ومؤشرات لدى الهيئة الوطنية للتقييم وقطب الدراسات والبحث، وكذا الشركاء الأساسيين للمجلس وتحليل وتشخيص المعطيات ومصادرها؛
- تكوين المرجعيات الخاصة بشبكة المعطيات والمؤشرات المتقاسمة مع الشركاء؛
- وضع بروتوكولات تبادل المعلومات والمعطيات مع جميع الشركاء؛
- إنجاز خارطة طريق ودفاتر تحملات لبناء النظام المعلوماتي المستهدف؛
- إنجاز تقديرات للكفاءات البشرية والموارد المالية الخاصة بسير هذا المشروع.

أنجزت هذه الدراسة على أربع مراحل:

- المرحلة الأولى، همت التأطير اللازم والخيط الناظم لجميع مراحل الدراسة؛
- المرحلة الثانية، تم خلالها تجميع الاحتياجات وتحليل المعطيات وكذا الأنظمة المعلوماتية التدبيرية المنتجة لها؛
- المرحلة الثالثة، تم تدارس الحلول الممكنة واختيار الحل الأمثل؛
- المرحلة الرابعة، إنجاز الدراسة التقنية المفصلة لجميع مكونات النظام المعلوماتي.

في ارتباط بتطوير المنظومة المعلوماتية للمجلس، قامت الهيئة الوطنية للتقييم بإطلاق بوابة إحصائية، هدفها تقديم المعطيات والمؤشرات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين في شكل مبيانات وخرائط وجداول تركيبية، تضعها الهيئة في متناول أطر المجلس، والفاعلين التربويين والشركاء. من شأن هذه البوابة الإحصائية أن تيسر رصد تطور أهم مؤشرات أداء المنظومة في إطار مهمة اليقظة التي تقوم بها الهية الوطنية للتقييم لدى المجلس.

تم أيضا تعزيز طاقة المجلس من حيث البنية التحتية المعلوماتية وبنية حفظ السلامة المعلوماتية (التجهيزات، برامج السلامة المعلوماتية)، وتطوير النظام الالكتروني لتمرير الروائز والاستمارات الخاصة بالبرنامج الوطني لتقييم التحصيل الدراسي (2016) (En clés USB Offline).

كما تم وضع نظام (SAS-VA) الخاص بمعالجة المعطيات وتقديمها لفائدة الهيئة الوطنية للتقييم، إلى جانب تكوين مختلف المستعملين بالهيئة الوطنية للتقييم وبقطب الدراسات والبحث، والأطر المعلوماتية حول صيانة وتتبع هذا البرنامج، وإنجاز فضاء العمل الإلكتروني، بهدف تجميع التطبيقات الخاصة بالتدبير والتواصل الداخلي. يتكون هذا الفضاء من:

- تطبيق تدبير المراسلات؛
- تطبيق تدبير سيرورات العمل (Processus de travail)؛
- تطبيق الأرشيف الإلكتروني للمستندات والوثائق؛

- تطبيق طلبات التدخل المعلوماتي والتقني؛
- تطبيق تدبير حجز واستعمال قاعات الاجتماعات؛
- تطبيق المستجدات الداخلية.

XI. التعاون الوطني والدولي

يشكل التعاون ركيزة أساسية في عمل المجلس، باعتباره آلية لتعزيز الشراكة والتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، ومع الفاعلين والشركاء الوطنيين والدوليين، في إطار مقاربة مندمجة ومتكاملة لدعم أوراش الإصلاح التربوي.

كما يُعدّ وسيلة لدعم الخبرات والأعمال الداخلية للمجلس، وأداة للانفتاح على المحيط الوطني والدولي، ولاسيما فيما يتعلق بالممارسات الرائدة، والمقاربات المجددة للتربية والتكوين والبحث العلمي.

أولا: على الصعيد الوطني

– استكمال عمليات مأسسة التعاون الشامل والموضوعاتي بين المجلس والقطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، في مجالات أنظمة الإعلام والتقييم والتكوين والبحث والدراسات وتبادل الخبرة؛

– مأسسة التعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية والجهوية ذات الاهتمام بقضايا التربية والتكوين والبحث؛

– التحضير لإرساء إطار عام للشراكة مع أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات من أجل تطوير وتشجيع البحث العلمي والابتكار؛

– التحضير لإرساء سبل للتعاون مع الجمعيات المهتمة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، بما في ذلك جمعيات الأسر وهيئات المجتمع المدني.

ثانيا: على الصعيد الدولي

- استكشاف فرص للتعاون وتطوير الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية، خصوصا مع مجالس التربية وهيئات التقييم، ومراكز البحث الدولية؛
- فتح قنوات للتعاون مع بعض المراكز والمنظمات الوطنية والدولية المهتمة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، ولاسيما اللجنة الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي، والمجلس الثقافي البريطاني، ومؤسسة شبكة المعلومات العربية للتربية «شمعة».

ثالثا : الشراكة في خدمة المهمة التقييمية للمجلس

في إطار تعزيز المهمة التقييمية للمجلس، واصلت الهيئة الوطنية للتقييم تطوير علاقات الشراكة مع عدد من المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية، حول مشاريع تقييمية وتكوينية من شأنها الإسهام في إشاعة ثقافة التقييم وطنيا وترسيخها، من جهة، والارتقاء بالممارسات التقييمية وتعزيز قدرات أطر المجلس في مجال التقييم التربوي، من جهة أخرى.

- في هذا السياق، تمت بلورة مشروع بخبرة أوروبية "لتقوية قدرات الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس" بتمويل من الاتحاد الأوربي سيبدأ العمل به في نهاية 2017 ويقتضي هذا المشروع توأمة الهيئة الوطنية للتقييم مع مؤسسة مماثلة أوربية.
- عقد اتفاق، بين هذه الهيئة والمجلس الوطني للتعليم المدرسي بفرنسا، للتعاون في مجال التقييم وإنجاز أعمال مشتركة وتبادل الخبراء.

X. التوثيق والنشر والترجمة

شكلت سنة 2016 محطة مفصلية في مسار إرساء مركز التوثيق والنشر والترجمة؛ حيث تزامنت مع إعادة صياغة التصور الناظم للمشروع.

انصبت الأنشطة الأساس في هذه السنة، إلى جانب مهام الدعم الوثائقي التي يضطلع بها المركز لفائدة هيئات المجلس وبنياته الإدارية، على المحاور التالية:

- تجديد مساطر معالجة وتدبير المتن الوثائقي:

– إعداد طلب العروض الخاص بإرساء تكنولوجية «تحديد الهوية بموجات الراديو» « RFID » المطبقة في مجال المكتبات، وكذا بوضع صيغة جديدة « للبرنام الوثائقي» « PMB ».

- إغناء الرصيد الوثائقي للمركز:

– إعداد قائمة للمقتنيات باللغات العربية، والفرنسية، والانجليزية؛

– إعطاء انطلاقة عملية التزود بالكتب باستشارة مجموعة من المكتبات؛

– تجديد الاشتراكات الإلكترونية.

- تجميع قاعدة بيانات خاصة بالباحثين في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي، المزاولين في الجامعات، والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بالإضافة إلى المدارس والمعاهد العليا، في أفق إرساء شبكة للكفاءات.

- نشر وترجمة أعمال المجلس التي تم استكمالها خلال سنة 2016.

IX. تدبير وتنمية الموارد الداعمة لمهام المجلس

تندرج السياسة التدبيرية للمجلس في إطار منظور شمولي تقوم ضمنه الكفاءات البشرية العاملة ببنيات الإدارة والتدبير والبحث والتقييم، الى جانب الموارد المالية المرصودة، بدور أساسي داعم لمهام المجلس وحسن اضطلاعه باختصاصاته الاستشارية والتقييمية والاقتراحية.

في هذا الصدد، واصل المجلس طيلة سنة 2016، تطوير هذه البنيات وتحسين الاستهداف من أجل تقوية استجابة هذه الكفاءات والموارد لحاجيات اشتغال هيئاته، وإنجاز أعماله، ولاسيما من خلال:

- تعزيز الكفاءات البشرية من خلال توظيفات نوعية ومستهدفة، حيث تطور عددها بين يناير ودجنبر 2016 من 67 إلى 78، تشكل بينها الأطر العليا والمتخصصة 64%؛ بمعدل تأطير بلغ 73%؛ فيما تبلغ نسبة النساء من بين هذه الكفاءات البشرية 40%؛

- مواصلة التكوين المستمر لفائدة مختلف فئات موظفي وأطر المجلس، ولاسيما في مجالات التقييم، وتدبير المشاريع، وتدبير الموارد البشرية والتواصل؛

- تعزيز الاعتمادات المرصودة لدعم إنجاز المجلس لمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية: الدراسات؛ إعداد التقارير؛ التقييمات نظام الإعلام؛ التواصل؛ التوثيق والنشر؛ الأنشطة العمومية...

الفصل الثاني : آفاق العمل

تقع آفاق عمل المجلس في صميم الاستمرارية ومواصلة الجهود المبذولة من أجل تعزيز أدواره ومهامه، وترسيخ مكانته المحورية ودوره الاستراتيجي في علاقته بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، من موقع الاختصاصات الدستورية الموكولة إليه.

في هذا الإطار، يسعى المجلس، برسم سنة 2017، إلى تحقيق ما يلي:

- تكريس تموقعه المؤسساتي والوظيفي، بوصفه هيئة مستقلة للحكامة الجيدة، وفي احترام تام لاختصاصات كل طرف من الأطراف المتدخلة في المنظومة التربوية؛
- المبادرة بمشاريع لتعميق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وإغنائها؛
- ترسيخ ثقافة التقييم وآلياته ومؤشراته ومرجعياته المعيارية بمقاربتين: شمولية وموضوعاتية؛
- تعزيز العمل التواصلي والتعاوني للمجلس وتقوية إشعاعه الوطني والدولي.

يستند المجلس في تحديد آفاق عمله برسم سنة 2017 على برنامج العمل 2016-2017 الذي تمت المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2015.

تتمثل المشاريع المبرمجة برسم 2017 فيما يلي:

I. مشاريع تتعلق بأنشطة الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها

لجنة التربية والتكوين للجميع والولوجية

- استكمال الاشتغال على مشروع التعليم الأولي، ولاسيما من حيث التعميم؛ الإلزامية؛ الحكامة والإشراف؛ النموذج البيداغوجي؛ تكوين المربيات والمربين؛
- التحضير لمباشرة إعداد مشروع التمييز الإيجابي لفائدة الوسط القروي؛
- التحضير لمباشرة إعداد مشروع دعم المتعلمين والفاعلين التربويين.

لجنة حكامة منظومة التربية والتكوين

مواصلة العمل على المشاريع التالية:

- الحكامة الجيدة والتدبير الناجع للمنظومة في جميع مستوياتها الوطنية والجهوية والمحلية؛
- الشراكة المؤسساتية والتعبئة من أجل النهوض المستمر بالمدرسة المغربية؛
- تمويل المنظومة التربوية وعمليات إصلاحها، ولا سيما عبر تنويع مصادر وأنماط تمويل المنظومة وضمان نجاعتها؛
- مشروع النظام المؤسساتي لتدبير التغيير والارتقاء بالجودة.

لجنة المناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

مواصلة الاشتغال على المشاريع التالية:

- المقاربة المنهجية لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات؛
- مشروع تعليم الأطفال في وضعية إعاقة؛
- مشروع تشجيع التفوق والتميز؛
- مشروع استراتيجية للتكنولوجيا الرقمية في المنظومة التربوية.

لجنة مهن التعليم والتكوين والتدبير

- استكمال إعداد مشروع تقرير عن الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث. وخصوصا منها: مهن التدريس والتكوين والبحث، والمهن المرتبطة بأطر التفتيش والإدارة والتدبير والتخطيط والتوجيه..

لجنة البحث العلمي والتقني والابتكار

- مواصلة العمل على مشروع إصلاح التعليم العالي ومشروع النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار، بما فيه موضوع الحياة الطلابية، ومدارس الدكتوراه، وحكامة البحث العلمي.

لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

- استكمال مشروع تقرير المجلس عن برامج التربية غير النظامية.

- مواصلة العمل على مشروع المدرسة والثقافة، ومشروع ملاءمة التعلمات والتكوينات مع المهن المستقبلية والدولية.

إلى جانب هذه المشاريع، تواصل مجموعات العمل الخاصة التي أحدثها المجلس، الاشتغال على القضايا الثلاث التي تشكل مواضيع أساسية لآفاق عمله، ويتعلق الأمر بما يلي:

– إصلاح منظومة التكوين المهني في أفق سنة 2030.

– إصلاح التعليم الديني.

– التعليم الخاص، بوصفه مكونا من مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

يجدر التذكير بأن مجموع هذه المشاريع ستكون محط مداولات الجمعية العامة للمجلس، في أفق المصادقة عليها، وذلك بعد أن يتم استكمالها ويقرر المكتب في مدى جاهزيتها لعرضها على الدورات المقبلة للمجلس.

II. مشاريع تقييم المنظومة التربوية المبرمجة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، ولاسيما إنجاز التقييمات المواكبة لتطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

- استكمال مشروع المردودية الداخلية والخارجية للتعليم العالي؛

- استكمال تقييم تمويل التربية؛

- تعميم مشروع تدبير المؤسسات التعليمية؛

- البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات ابتدائي وثانوي؛

- تقييم التربية الرقمية؛

- تقييم البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- دراسة «تصورات الأسر للتربية والتكلفة»؛

- تقييم التنظيم البيداغوجي للتعليم العالي؛

- تقييم مختبرات البحث العلمي؛

- تقييم مهن التربية؛

- التوجيه المدرسي؛

- تقييم الدعم الاجتماعي.

III. مشاريع الدراسة والبحث والرصد والابتكار

- إنجاز الدراسات المقارنة في علاقة بالمواضيع المدرجة في برنامج عمل المجلس؛

- رصد التجارب الدولية الناجحة في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي والسهر على تعزيز إنتاجات المجلس التربوية والعلمية؛

- وضع استراتيجية للرصد التربوي واليقظة وطنيا ودوليا وإرساء نظام استشراف آفاق المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- إعداد تصور استراتيجي شامل للابتكار بمختلف مستوياته وأبعاده، وفي مختلف الميادين والقضايا المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- استكمال الاشتغال على المشاريع الثلاثة التالية:

– مشروع الارتقاء بأدوار الجمعيات المهنية للفاعلين التربويين؛

– مشروع تجديد مهام وأدوار الهيئات الممثلة للأسر؛

– مشروع بناء نموذج جديد للتعلمات في التعليم الالزامي.

- استكمال إنجاز دراسة حول التكنولوجيا الرقمية في المنظومة التربوية، بمكوناتها التشخيصية والمقارنة والاستشرافية، في أفق اقتراح منظور شامل لاستعمال الوظيفي لهذه التكنولوجيات في المنظومة التربوية، بمختلف مستوياتها ومجالاتها.

VI. مشاريع منظومة المعلومات

مواصلة العمل المشترك بين المجلس والقطعات الوزارية المعنية من أجل إرساء منظومة وطنية للمعلومات خاصة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وفق مستلزمات المصداقية والموثوقية والتحيين المنتظم في خدمة المستعملين المؤسساتيين، وفق تعاقد واضح في هذا الشأن.

V. مشاريع التواصل

- مباشرة تطبيق الاستراتيجية التواصلية الجديدة للمجلس، على نحو يجعلها تواكب، بانتظام، دوراته وأعماله وأنشطته وإنتاجاته، مع السهر على جعلها مفتوحة على التعديلات والتنقيحات والإغناءات.

يتضمن البرنامج التواصلي للمجلس في أفق 2017 ما يلي:

– تغطية أشغال المجلس وهيئاته؛

– التواصل حول الأنشطة العمومية وإنتاجات المجلس؛

– تنظيم اللقاءات الجهوية الثالثة للمجلس، بعد الدخول المدرسي والجامعي 2018-2017؛

– تنظيم جلسات وورشات عمل وتبادل مع المتدخلين في الشأن التربوي؛

– تعزيز حضور المجلس في الفضاء الرقمي؛

– تقوية الشراكة مع الصحافة ووسائل الإعلام.

IV. الأنشطة العمومية

- ندوة في موضوع: «تقييم البحث العلمي: الرهان والإنجاز»: دجنبر 2017

الأهداف:

– الإحاطة بمسألة تقييم البحث العلمي ضمن أعمال الهيئة الوطنية للتقييم، في إطار ترسيخ ثقافة التقييم؛

– الإسهام في وضع أسس مرجعية لمقاربات تقييم البحث، وإتاحة الفرصة لرصد واقع تقييمات البحث العلمي في الماضي؛ وكذا الاختلالات والتفكير في وضع أجوبة لها؛

– اقتراح سبل ومداخل كفيلة بالمساعدة على تطوير سياسة عمومية ناجعة في البحث العلمي.

محاور الندوة:

– المقارنة الدولية بمثابة أداة للتقييم؛

– ترتيب الجامعات على أساس البحث العلمي، مع التركيز على القارة الإفريقية؛

– رصد التجارب الرائدة في ميدان التقييم؛

– تقييم سلك الدكتوراه؛

– آليات تقييم الإنتاج العلمي؛

– تقييم التعاون العلمي والعمل التشاركي؛

• **ندوة في موضوع «دور الابتكار التربوي في إنجاح الإصلاح التربوي بالمغرب»: أبريل 2018**

بعض الأهداف الأولية:

– مقاربة الابتكار في مختلف مجالات اشتغال المنظومة التربوية وأدائها لوظائفها؛

– ترسيخ دور الابتكار بوصفه رافعة للارتقاء بالمنظومة التربوية؛

– الوقوف على التجارب الدولية في ميدان الابتكار التربوي؛

– إبراز أدوار الابتكار التربوي في إنجاح الإصلاح التربوي.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة التحضيرية للندوة بصدد إعداد محاور الندوة وبرنامج أشغالها.

• **اللقاءات الجهوية في موضوع يحمل العنوان المؤقت التالي: « إرساء ميثاق ثقة وطني لإنجاح الإصلاح التربوي »: أكتوبر-نونبر 2017**

يندرج مشروع تنظيم هذه اللقاءات الجهوية في إطار جهود المجلس الرامية إلى إذكاء تعبئة وطنية شاملة ودائمة حول إصلاح المدرسة المغربية وتجديدها المستمر.

كما يتوخى المجلس منه ترسيخ المقاربة التشاركية التي درج عليها منذ تنصيبه في 2014، وتكريس التقليد المحمود الذي أرساه، المتمثل في تنظيم لقاءات منتظمة، مباشرة مع الفاعلين التربويين وشركاء المدرسة.

الأهداف

يهدف المجلس من تنظيم هذه اللقاءات، بالأساس، إلى تحقيق ما يلي:

– تجميع الأفكار والمقترحات الكفيلة بالمساهمة في بلورة ميثاق ثقة وطني بين جميع الفاعلين والمتدخلين والشركاء، مع تحديد دور كل فئة في إنجاح مسلسل الإصلاح، والارتقاء بالمدرسة المغربية؛

– الاجتهاد الجماعي من أجل تحديد المسؤوليات والالتزامات بشكل تفاعلي وأفقي، ولا سيما بالنسبة للفاعلين التربويين وممثليهم النقابيين والمهنيين وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وهيئات المجتمع المدني، مع العمل على تحرير المبادرات المحلية والجهوية، وفق منظور التقائي وطني في خدمة مشروع تجديد المدرسة؛

– تمكين المجلس، بعد استكمال كل اللقاءات الجهوية ومختلف المحطات التشاورية، من إعداد مشروع للتعاقد المجتمعي في صيغة وثيقة تحدد المسؤوليات والالتزامات من أجل إصلاح المدرسة يكون ثمرة للمقترحات التي انبثقت عن مختلف اللقاءات، يعرض ويناقش مضمونها في لقاء ينظم على الصعيد الوطني.

IIV. مشاريع التعاون

- استكمال عمليات مأسسة التعاون الشامل والموضوعاتي بين المجلس والقطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، في مجالات أنظمة الإعلام والتقييم والتكوين والبحث والدراسات وتبادل الخبرة على الصعيد الوطني؛
- مأسسة التعاون مع مجالس الحكامة والهيئات والمؤسسات الوطنية والجهوية ذات الاهتمام بقضايا التربية والتكوين والبحث؛
- تعزيز الشراكات مع مختلف الفاعلين في حقل التربية والتكوين والبحث العلمي، على الصعيدين الوطني والدولي؛
- استكشاف فرص للتعاون وتطوير الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية، خصوصا مع مجالس التربية وهيئات التقييم، ومراكز البحث الدولية.

IIIV. مشاريع التوثيق والنشر والترجمة

- مواصلة تطوير مركز التوثيق المتخصص في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي عبر:
  - الشروع في إرساء مركز توثيق افتراضي؛
  - توسيع الخدمات والمنتوجات الوثائقية المقدمة.
- إطلاق مشروع الذاكرة الوثائقية للمدرسة المغربية.
- العمل على التعريف بالمركز:
  - إطلاق الخدمة بالنسبة للمستعملين الداخليين (أعضاء وموظفي المجلس) والخارجيين؛
  - إنشاء بوابة وثائقية تتيح الولوج، من جهة إلى قاعدة البيانات الوثائقية، وإلى الموارد الالكترونية من جهة أخرى؛
  - وضع سياسة تنشيط تندرج فيها عمليات من قبيل: تنظيم زيارات لفائدة الطلبة، توقيع الكتب، تنظيم معارض ولقاءات لتقديم منشورات المجلس ...
- الشروع في تنفيذ سياسة النشر والترجمة، قائمة على:
  - العمل بالتدريج على نشر كل الأعمال التي أنجزها المجلس منذ تنصيبه؛
  - إعادة إحياء المنشورات الأكاديمية للمجلس (مجلة المدرسة المغربية ودفاتر التربية والتكوين).
  - العمل على إرفاق كل منشورات المجلس بملخصات باللغة الأمازيغية، واللغات الفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية؛
  - العمل على عقد شراكات مع مراكز التوثيق والمؤسسات والمكتبات المختصة في ميادين التربية والتكوين والبحث.

دروس مستخلصة وتحديات متجددة

شكلت سنة 2016 فرصة لقيام المجلس بوقفة مع الذات، حاول فيها، من خلال دراسة تقييمية أوكل مهمة إنجازها إلى خبرة خارجية، رصد المكتسبات التي حققها على المستويات التنظيمية والمؤسساتية والعلمية، التي يتعين توطيدها وتطويرها؛ والوقوف على مواطن النقص التي تعتري بعض أوجه سيره، وذلك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة في اتجاه الاستدراك والتحسين والارتقاء بمختلف مستويات الممارسة المؤسساتية والعلمية للمجلس.

I. دروس مستخلصة من حصيلة منتصف الولاية الأولى

حقق المجلس خلال النصف الأول من ولايته الأولى تراكما ومكتسبات، ولاسيما فيما يلي:

- تنظيم إداري ومؤسسي وتدبيري منسجم، يضمن الشروط اللازمة لتحقيق الأهداف المتوخاة من عمل المجلس؛
- إرساء قواعد عمل ومساطر للاشتغال على عدة مستويات: تدبيرية ومالية، وأخرى متعلقة بهيئاته التداولية والعلمية؛
- توافر كفاءات متنوعة التخصصات؛
- الاشتغال المبني على التعاون والدينامية الجماعية والعمل الأفقي؛
- تنسيق منتظم، في حاجة إلى تطوير، بين البنيات التقنية وهيئات المجلس، وفق مقاربة قوامها التعاون والتكامل والحرص على إنتاج الجودة في إطار السعي إلى الاضطلاع الأمثل بالمهام الموكولة للمجلس، وفي خدمة المدرسة والمتعلمين كافة؛
- الحرص المستمر على ترسيخ قواعد الممارسة الديمقراطية ومقومات التدبير المعقلن، وتمثيلية كل الفئات في إنجاز أشغال هيئات المجلس؛
- تحقيق رصيد وازن من الإنتاجات المؤسساتية في المدة القصيرة التي تمثلها نصف الولاية الأولى، من نصوص تنظيمية، وآراء، وتقارير، ودراسات، وإصدارات، سواء منها المتعلقة بالتقييم أو الاستشارة أو الاقتراح والاستشراف.

غير أنه من الطبيعي في حياة أية مؤسسة من هذا القبيل، أن تعترضها بعض الصعوبات والإكراهات، من بينها:

- صعوبة الوفاء بالمواعد المحددة لإتمام بعض المشاريع والدراسات المدرجة في برنامج عمل المجلس، مما يستدعي السهر على الموازنة بين الطموح والواقع؛
- استثمار غير كاف لكل الطاقات والموارد في غياب مرجعية للوظائف والكفاءات؛
- الافتقار إلى منظومة معلوماتية في مجال التدبير المتكامل، ترتكز على تجميع المعطيات وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس؛
- ضرورة مضاعفة الجهود من أجل التعريف بالمجلس وبتموقعه المؤسساتي، وبخارطة طريق الإصلاح التربوي، ومختلف الإنتاجات الصادرة عن هذه المؤسسة الدستورية؛
- المزيد من تطوير آليات تنسيق العمل بين مختلف اللجان الدائمة من أجل تحقيق الالتقائية الكافية في الاشتغال على المشاريع المدرجة في برنامج أعمالها، ولاسيما العرضانية منها؛
- الحاجة إلى معاينة الواقع الميداني للمنظومة التربوية في بلورة إنتاجات المجلس، من أجل مزيد من الملاءمة بين الأفكار والآراء والمقترحات، وبين حقيقة ما يجري في الواقع المدرسي والجامعي والتكويني.

II. سنة 2017: تحديات ورهانات

إن المجلس، وهو يستشرف آفاق عمله برسم سنة 2017 وما بعدها، واع كل الوعي بالتحديات التي سيكون عليه رفعها.

على مستوى سيره الداخلي

- بلورة استراتيجية تدبيرية شاملة مبنية على المشاريع والمقاربة بالنتائج، في ربط دائم بين المسؤولية والمحاسبة بآليات واضحة وشفافة وناجعة؛
- تطوير آليات التنسيق الداخلي، أفقيا وعموديا؛
- إرساء أطر مرجعية ملائمة وقواعد ومساطر مدققة، ولاسيما بالنسبة لتدبير الموارد والكفاءات، بحسب المهن والاختصاصات؛
- إرساء آليات للتتبع والتقييم، وبلورة مؤشرات للقياس من أجل تحقيق المزيد من النجاعة؛

تثمين الكفاءات والعمل على تكوينها الوظيفي المنتظم وتأهيلها المهني المستمر؛

- ترسيخ ثقافة التقييم الشامل والمنتظم لسير المجلس.

على مستوى أدوار المجلس ومهامه الاستراتيجية

من شأن رفع هذه التحديات الداخلية توفير الظروف اللازمة والكافية لاضطلاع المجلس بمهامه الدستورية على الوجه الأمثل، ورفع التحديات الاستراتيجية التي ستظل تواجهه باستمرار، وخصوصا منها:

- تحدي تتبع الإصلاح ومواكبة تطبيقه بالدراسة والتحليل وإبداء الآراء، ولاسيما في القضايا ذات الطابع الإشكالي، التي يعتبرها المجلس حاسمة في إنجاح أوراش بعينها، وهي القضايا التي وردت بشأنها توجهات كبرى في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، إلا أنها ما تزال في حاجة إلى التعميق والتدقيق والإغناء واقتراح الحلول.

يتعلق الأمر، على الخصوص، بإشكاليات حكامة المنظومة وتمويلها، وتحسين مؤشرات الجودة، وعلى رأسها النموذج البيداغوجي، والارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث، والرفع المستمر من جودة المناهج والبرامج والتكوينات وملاءمتها، وإعمال التمييز الإيجابي لفائدة الوسط القروي والمناطق ذات الخصاص والمتعلمين في وضعيات خاصة، ذكورا وإناثا، وتعزيز الوظيفة الثقافية للمدرسة، وإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، والتعليم الديني والتعليم الخاص؛

- تحدي مقاومات التغيير، مما يستدعي الوعي التام بمصادر هذه المقاومات، وأنواعها، والسبل الكفيلة باستباقها والإسهام في حسن تدبيرها؛
- تحدي ترسيخ موقع المجلس الدستوري باعتباره فاعلا محوريا في المنظومة، مع رفع كل أنواع الخلط بين أدواره ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وأدوار ومهام السلطتين التشريعية والتنفيذية؛
- تحدي تتبع الآثار الميدانية لآراء المجلس ومقترحاته وتقييماته، في علاقة بتتبع تحسن مؤشرات جودة المنظومة ومردوديتها الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على التوازن الضروري بين موقعه الاستراتيجي، ومستلزمات منهجية القرب من الميدان؛
- تحدي الإسهام في التغلب على كل احتمالات البطء في دينامية الإصلاح، وضمان تطبيقه الشامل والسليم، وتحصينه من التعثر والانتقائية، على نحو يضمن سير أوراشه على السكة الصحيحة؛

- تحدي الإسهام في إذكاء تعبئة مجتمعية شاملة ومستدامة حول إصلاح المدرسة وتجديدها المستمر، ولاسيما من خلال استثمار ما تتيحه تركيبته المتعددة، وتمثيلية كافة الفاعلين في المنظومة ضمن مكوناته، من جهة، وترسيخ المقاربة التشاركية التي التزم بنهجها منذ تنصيبه.

يتطلب رفع هذه التحديات، إلى جانب الارتقاء بالممارسات الداخلية، كما تمت الإشارة اليه سلفا، تعزيز النجاعة المؤسساتية للمجلس، على نحو يضمن انخراطا جماعيا لأعضائه وفق القواعد المنهجية التي كرستها هذه المؤسسة، وخصوصا النقاش الجاد والبناء، والاجتهاد الجماعي، والالتزام التام بقواعد العمل الديمقراطي الجاري بها العمل.

كما يستدعي توطيد مكتسبات العمل التقييمي للمجلس، بفضل هيئته الوطنية للتقييم، من خلال تطوير آليات التتبع ومواصلة إرساء عدة تقييمية في مستوى المسؤولية المناطة بالمجلس، المتمثلة في الإسهام في تحسين جودة التربية وإرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

إلى جانب ذلك، يظل المجلس مدعوا إلى تعزيز قوته الاقتراحية، مدعومة بالمبادرة بمشاريع لمواكبة الإصلاح، وتعميق التفكير في سبل تيسير تطبيقه، في مواكبة للواقع الميداني، وفي انفتاح مستمر على التجارب الدولية الناجحة والمتميزة.

في نفس السياق، ومن بين التوجهات الاستراتيجية للمجلس، مواصلة التنسيق الوثيق مع القطاعات الحكومية، وفي مقدمتها الوزارات المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلني، والتعليم العتيق، مع الحفاظ على الاستقلالية، والاحترام المتبادل للصلاحيات والاختصاصات، لكن ضمن مقاربة قوامها التكامل وتضافر الجهود في خدمة بناء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

ومن مؤشرات النجاعة، أيضا، السهر المستمر للمجلس على التوفيق الخصب بين التفكير الاستراتيجي في القضايا الكبرى للمنظومة، والاستناد إلى الواقع الميداني، الذي يعد ضروريا لتقوية علاقة المجلس بحياة المنظومة ونبضها، والتجاوب مع الانتظارات الإصلاحية للفاعلين التربويين، وللأسر وشركاء المدرسة، وذلك في إطار مقاربة تجعل الخطاب مرتكزا على ما يجري في الواقع، وتجعل قاطرة التغيير تسير دوما على سكتها الصحيحة، في انسجام مع التطلعات المشروعة ومع مشروع بناء المدرسة التي يطمح إليها المغاربة والتي تليق بمغرب المواطنة والديمقراطية والمعرفة والتقدم.